لبنان
والدستور العثماني

بحث سياسي قانوني تاريخي في موقف لبنان الحاضر
ازاء الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده

بقلم
بولس مسعد

طبع على نفقة المؤلف ونجيب متري صاحب مكتبة ومطبعة المعارف بالفجالة بمصر
وقد جعلا قسماً من دخله للجنة الجمعية اللبنانية المؤلفة في مصر للاهتمام بشؤون لبنان

ثمن النسخة
خمسة قروش صاغ عدا عن اجرة البريد في القطر المصري
وفرنك ونصف في الخارج وفي سوريا — وهو يطلب من مؤلفه
ومن مكتبة ومطبعة المعارف بالفجالة بمصر
وفي بيروت من المكتبة العمومية لصاحبها سليم افندي صادر

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

فهرس الكتاب

صفحة

مذهب المؤلف وامانيه

ان يحتفظ اللبنانيون بامتيازاتهم الحاضرة — ان يطلبوا من الدولة العثمانية والدول الاوربية الست الموقعة على نظام لبنان اعادة حدود الجبل كما كانت في السنوات الاولى التي تلت فتنة سنة ١٨٦٠ — ان يطلبوا تنفيذ ما ألغي من مواده او بطل العمل به منها وذلك طبقاً لاعتراضات السفراء المدرجة في كل بروتوكول كان يحرر عند تعيين كل متصرف من متصرفي لبنان — ان يطلبوا تفسير هذا النظام لانه مبهم يمكن تأويله كيفما شاءت السياسة — ان يطلبوا تعديله من الدول بصورة يصير معها منطبقاً على احتياجاتهم وعلى روح العصر الحاضر — ان يحافظوا جهد طاقتهم على عثمانيتهم ويوردوا الشواهد الحسية على اخلاصهم للدولة العثمانية الدستورية وشدة تعلقهم بها ومشاركتهم لها في السراء والضراء — ان يؤلفوا منهم حكومة عادلة حازمة حكيمة رشيدة راغبة في خير لبنان رغبة حقيقية شعارها العدل والمساواة واحترام الحرية الشخصية ومراعاة الحقوق الوطنية العامة تعمل لخير لبنان ومصلحته بكل همة واخلاص — ان يزيلوا من بينهم عوامل التفريق والاختلافات المذهبية والطائفية ويؤلفوا جامعة لبنانية يكون غرضها التأليف بين عناصر الشعب اللبناني وتوحيد كلمته في الشؤون العمومية والسعي الى ايجاد روح التآخي والتعاضد بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها الشعب اللبناني وبث روح الوطنية الصادقة في صدور الناشئة اللبنانية والى انشاء الشركات الوطنية والمختلطة للقيام بمشاريع نافعة من شأنها ان ترقي البلاد مادياً وادبياً وتجعلها صالحة لان تصبح في مستقبل قريب مقصداً للمصطافين ومحجاً لطلاب النزهة والراحة والصحة من سكان القطرين الشقيقين المصري والسوري — ومن اعز امانيه ايضاً ان يروج هذا الكتاب بين سائر طبقات الشعب اللبناني ....

موقع جبل لبنان

ان جبل لبنان متوسط في سوريا شاغلاً بقعة جميلة منها ما بين ولاية بيروت وولاية الشام المعروفة بولاية سوريا وهو بارتفاع قممه (١) يشرف على معظم مدنها ويظلل ما يحيط به من بقاعها كانما الطبيعة اقامته حارساً عليها يدفع عنها كوارث الدهر كما كان يدفع في غابر الزمن عن سكانها مطامع الشعوب

* * *

حدوده

وهو محدود من الشمال بمتصرفية طرابلس ومن الشرق بولاية سوريا ومن الجنوب بقضاء صيدا ومن الغرب بالبحر المتوسط وهو يضم داخل حدوده مدينة بيروت وضواحيها وملحقاتها وقد جعلتها الطبيعة جزءاً متمماً له من كل الوجوه ولذلك لم يتمكن الملوك الاقدمون الذين تداولوا الحكم على سوريا من سلخها عن الجبل الى عهد طويل لان مركزها الطبيعي

---

(١) اعلى قمة من جبل لبنان انما هي ظهر القضيب وتبلغ من الارتفاع ٣٠٦٣ متراً وهي على مقربة من ارز لبنان المعروف بارز الرب ويروى ان سليمان الحكيم اخذ منه الجذوع والاخشاب التي استعملها في تشييد الهيكل المعروف باسمه في بيت المقدس والله اعلم

يقضي بذلك ولم تكن دولة من الدول الغابرة تملك بيروت من غير ان تبسط ولايتها على القسم الجنوبي من لبنان اللاصق بها كما سيجيء

* * *

مساحته

وهو يمتد طولاً من الشمال الى الجنوب على خط مستقيم يضيق من طرفيه ويتسع في وسطه من متصرفية طرابلس حتى مصب نهر القاسمية المعروف بنهر الليطاني وعرضاً من الغرب الى الشرق من البحر المتوسط حتى الآتي لبنان على حدود بعلبك وتبلغ مساحته زهاء ٥٧٤٠ كيلومتراً مربعاً

* * *

سكانه

اما سكانه فيبلغ عددهم زهاء ٥٥٠ الفاً هاجر منهم نحو ٢٥٠ الف نفس الى اميركا واستراليا وافريقيا والقطر المصري. ومنهم زهاء ٤٧٠ الف مسيحي من طوائف مختلفة ومعظمهم من الموارنة و٥٠ الف درزي و٣٠ الف مسلم بين شيعيين وسنيين

* * *

تقسيمهُ ادارياً ووظائف حكومته

وهو يقسم ادارياً الى ٨ قضاوات وهي : دير القمر والشوف والمتن وكسروان والبترون والكوره وزحله وجزين. وكل قضاء يقسم الى عدة مديريات يبلغ مجموعها ٤٣ مديرية. ويحكم القضاء حاكم محلي ينصبه حاكم

لبنان العام و يعرف باسم قائمقام ووظيفته تعادل وظيفة مدير في القطر المصري واما المديرية فيحكمها مدير يعينه الحاكم العام بناء على طلب القائمقام ووظيفته تعادل وظيفة مأمور مركز في القطر المصري . واما الحاكم العام فيطلق عليه اسم متصرف ويعينه الباب العالي بعد موافقة سفراء الدول الاوربية الست الموقعة على نظام لبنان في الاستانة ويكون تعيينه على خمس سنوات يمكن تجديدها وهو قابل العزل قبل انتهاء مدته ويكون برتبة مشير وسلطته اوسع من سلطة الولاة في الدولة العثمانية ومرتبه الشهري ثلاث مائة ليرة عثمانية يضاف اليه مائتا ليرة عثمانية في السنة بدل انتقال في جهات الجبل لان وظيفته تقضي عليه بالتجول في انحاء متصرفية لبنان مرتين في السنة لتفقد شؤونها والنظر فيما يشكو الاهالي منه وقد زيد هذا المرتب في بدء سنة ١٩٠٨ الماضية خمسين ليرة عثمانية حتى ابلغ الى ثلاثمائة وخمسين ليرة عثمانية وهو مرتب ضخم لم يبلغه رئيس نظار الحكومة المصرية ذاتها . اما مرتب القائمقام فهو ٢٥ ليرة عثمانية ومرتب المدير لا يزيد في اكبر تعديل عن ثمان ليرات عثمانية اما الضابطة فمؤلفة من نحو ثمانمائة جندي نظامي يقودها ضابط لبناني كبير برتبة اميرلاي ومرتبه الشهري ٢٥ ليرة عثمانية . وليس لحكومة الجبل ان تؤلف من هذه الفرقة مجلساً عسكرياً ومتى قضت الضرورة بمحاكمة احد رجال الجند يحال على مجلس عسكري يعقد في ولاية الشام

احرار اللبنانيين

في لبنان الآن فئة من الاحرار المتطرفين يكاد لا يتجاوز عددهم بضع عشرات من اهاليه اخذوا يضربون منذ أعلن الدستور في السلطنة العثمانية على وتر الحرية وهم لا يعرفون من اصولها اكثر مما يعرفه البدوي من اصول التمدن الغربي . وقد كان بودّي ألاّ آتي على ذكرهم لولا الضجة التي احدثوها اخيراً في لبنان وكان لها على ضفاف البوسفور ما كان من الصدى الذي ردّدته جريدة صباح التركية على ما جاء في الرسائل الاخيرة الواردة على بعض الصحف المصرية من مكاتبيها في حاضرة السلطنة

قامت هذه الفئة في الايام الاخيرة بحركة فوضوية انما تقصد منها احداث فتنة في الجبل تؤدي الى الحاقه بالدولة العثمانية من حيث لا يدري انسان نخابرت بعض احرار الاستانة بشأن هذا الضمّ المجازي واقترحت عليهم ان يوعزوا الى أولي الشأن في بيروت بتعضيدها لدى حاكم الجبل حتى اذا امتنع الاهالي عن انتخاب نواب لهم في مجلس المبعوثان كان لهذه الفئة من القوة التي تمدها بها حكومة بيروت اكبر عضد على تنفيذ مأربها وارغام الاهالي على الانتخاب جرياً على قاعدة الضغط التي كانت متبعة في لبنان في الانتخابات العمومية لعهد الحكومة الاستبدادية الماضية . ولم تقف هذه الفئة عند هذا الحد بل انها لما عدمت الانصار من احياء اللبنانيين لجأت الى القبور فاستباحت من اصوات سكانها اربعين الف صوت انابتها عن اربعين الف روح طاهرة كانت راقدة رقاداً هنيئاً فابت الآن تهيج غضبها في اعماق مراقدها فتذرّعت بها

لتلبس خيانتها حلة نظامية قانونية وتفرغ مزاعمها الكاذبة في قالب الحقيقة الوضاءة الناصعة فكتبت العرائض ووقعت عليها اربعين الف طابع « ختم » من طوابع الموتى المحفوظة عند بعضهم لمثل هذه المآزق .... وبعثت بها الى الاستانة من طريق امنه اللاذقيون لركب الامير فاجتازه آمناً مطمئناً ...... وهي مع كل ذلك ساكنة الضمير رابطة الجأش كأن الجناية الفظيعة التي ارتكبتها وسجلت على انصارها والمنتمين اليها عاراً لم يذكر له مثيل في تاريخ العالمين هي دون ما يلزم لتحريك عاطفة في قلوبهم المتجمدة ....

* * *

حزب المحافظين

اما الحالة في لبنان فهي كما وصفها احد نبهاء الكتاب احزاب تتنازع النفوذ وتتجاذب السلطة تريد اموراً كثيرة ولكثرة الآراء وتشعبها فيما تريده اصبحت لا تعرف ما تريد فكأنها لا تريد شيئاً

يرغب السواد الاعظم من اللبنانيين سواء كان في لبنان او خارجاً عنهُ في الاحتفاظ بنظام جبلهم وادخال بعض التعديل على ما كان فاسداً من مواده وتفسير ما كان مبهماً منها ولكنهم لسوء الحظ لم ينتهجوا لذلك النهج القديم الموصل الى هذا الغرض من آمن الطرق واسلمها عاقبة فهم فيما يقصدونه اشدّ الاحزاب تمسكاً بالوطنية الصحيحة الصادقة واحرى بالمساعدة والتنشيط الا انهم في حالتهم هذه احوج الى النصح والارشاد وهم يفتقرون خاصة الى زعماء خبيرين باوجه الاصلاح ملمين باصول

السياسة الدولية ليرشدوا الامة الى خير الطرق المؤدية الى ضالتها المنشودة من غير ان يثيروا سخط الدولة العثمانية ويهيجوا الرأي العام الاوربي عليهم لان حال الدولة تستدعي اخلاص رعاياها لها وتضافرهم على معاونتها بكل وجه ومعنى . وغني عن البيان ان اللبنانيين كانوا ولم يزالوا للآن من اكثر رعايا الدولة اخلاصاً لها واشدهم تمسكاً بتابعيتهم العثمانية

اما الفئة التي ترغب في الدستور لغاية في النفس وتعمل جهد طاقتها على اشراك لبنان في مجلس النواب العثماني فهي ضعيفة كما قدمنا ولكنها على ضعفها وقلة عدد انصارها هاجت الرأي العام في تركيا وألفتت الى عملها انظار العثمانيين على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم ووجهت اهتمام احرارهم اليها لما يعلق اولئك الاحرار من الاهمية على الحركة المقلقة التي ترمي هذه الفئة في قيامها بها الى انقلاب يعدّ في نظر الواقفين على سياسة الدولة الدستورية الحاضرة خطوة كبيرة في الطريق المؤدي الى الغاء امتيازات لبنان وضمه اليها ضماً ليس التسليم به في الظروف الحاضرة من الحكمة في شيء

فلذلك ليس من اصالة الرأي ان تقوم من حولنا هذه الضجة الهائلة ويمد اعداء الوطن المارقين عن الوطنية ايديهم الاثيمة الى نظام لبناننا العزيز ليمزقوه ويجنوا هذه الجناية الفظيعة على تاريخه المملوء بالعبر البالغة المأثورة عن وطنية آبائنا وشرف مناقبهم ويؤيدون مزاعمهم ومطالبهم بمستندات يستخرجونها من بطون القبور ونحن سكوت نظير سكان تلك القبور غير حاسبين لسوء العقبى حساباً تاركون مثل هؤلاء الاغرار يحتكرون اللبنانية ويذهبون في امرها مذاهب لا تنطبق على معقول او منقول وهي في واقع

الامر براء منهم تتنصل من تبعة اعمالهم لانهم ليسوا في العير ولا في النفير ولم نر حتى الآن منهم من اصلح امراً فاسداً من امورنا القومية والاجتماعية او اتى عملاً مفيداً في سبيل الوطنية التي ينشدها صباحاً ومساء

ألعلكم ايها المواطنون الكرام لا تذكرون لبنان الا لتتمتعوا في زمن المطالة بما راق لكم من مناظره ورقّ من نسيمه وطاب من مائه وصفا من جوّه واعتدل من هوائه . أيطيب لكم عيش ووطنكم صائر الى الدمار وقد بات طعمة للطامعين ولقمة سائغة لقوم تتبرأ منهم الوطنية تبرّؤ الذئب من دم ابن يعقوب ؟ اليكم ايها اللبنانيون النازلين في هذا القطر السعيد اوجه الخطاب لانكم من نخبة رجالنا الغيورين على مصالح الوطن وقد نبغ منكم افراد اشتهروا بسعة الاطلاع واحرزوا خبرة واسعة في امتزاجهم بصفوة الشعوب الغربية ـ وفي وادي النيل نموذج من كل منها ـ مهدت لهم السبيل الى معرفة ما ينطوي تحت اسم وطنية من المعاني الجميلة السامية ققفوا معي ايها المواطنون الكرام ساعة نتأمل حالتنا وننتقدها ونمحصها تمحيصاً يتجلى لنا عن حقيقة ناصعة نحن في اشد الافتقار الى معرفتها في معترك حياتنا القومية الحاضر الذي يدعو الى شدة الحذر مما يكيده لنا الاعداء في الداخل وفي الخارج من المكايد وينصبونه لنا من الشراك

*
* *

نظام لبنان

قبل ان ابدأ بايراد الشواهد والبراهين على ضرورة التمسك بالامتيازات التي منحت لمعشر اللبنانيين بموجب نظامهم المخصوص الذي وضعته لهم

الدول الاوربية الست على اثر حوادث سنة ١٨٦٠ رأيت ان اورد هنا نص الثمانية عشر مادة التي يتألف منها هذا النظام ليكون القارىء الكريم على بينة مما يتضمنه هذا الكتاب من الحقائق التي يجدر بكل لبناني يعرف ما هو الاستقلال الداخلي ان يعيها في قلبه وينقشها على صفحاته ويرددها في سره وجهره انما حلّ من بلاد الله الى ان يقضي الله امراً كان مفعولاً

نظام لبنان

وقرار يتعلقان بتجديد حكومة جبل لبنان بتاريخ ٩ حزيران سنة ١٨٦١ (٣٠ ذي القعدة سنة ١٢٧٧)

« المادة ١ » يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة العلية ويكون مرجعه الباب العالي رأساً وهو محتمل العزل وتعهد اليه كل حقوق القوة الاجرائية وعليه ان يتوفر على حفظ الراحة والنظام في الجبل كله والى تحصيل التكاليف وبحسب الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت عهدته مأموري الادارة المحلية ويقلد الحكام القضاء ويعقد المجلس الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الاعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم ماعدا الامور التي ستذكر في المادة التاسعة وكل عنصر من عناصر شعب الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة

« المادة ٢ » ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير يؤلف من اثني عشر عضواً وهم : اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم

الكاثوليك واثنان من الروم الارثوذكس واثنان من المتاولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع التكاليف والبحث في ادارة عوائد الجبل ونفقاته وببيان ارائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلما

« المادة ٣ » يقسم الجبل الى ست مقاطعات ادارية وهي :

اولا : الكورة مع الجهة التحتية وقطع الارض المجاورة الآهلة باقوام على مذهب الروم الارثوذكس ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر ومعظم سكانها من المسلمين

ثانياً : الجهة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب

ثالثاً : زحلة وما يتبعها من الارض

رابعاً : المتن ومعه ساحل النصارى واراضي القاطع وصليما

خامساً : الارض الكائنة في جنوبي طريق الشام وبيروت حتى جزين

سادساً : جزين واقليم التفاح

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور اداري يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها او بأهمية املاكها

« المادة ٤ » يجب ان يكون في كل مقاطعة مجلس ادارة محلي مؤلف من ثلاثة اعضاء الى ستة يمثل عناصر الشعب ومصالح الاملاك في المقاطعة ويجب ان يلتئم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه وعليه ان ينظر قبل كل شيء في كل الامور القضائية الادارية ويسمع مطالب الاهلين ويؤدي المعلومات الاحصائية اللازمة لتوزيع التكاليف

في المقاطعة ويعطي رأيه الشوري في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية

« المادة ٥ » تقسم المقاطعات الى نواح على نمط قريب المشاكلة من تقسيم الاقاليم القديمة ولا يكون فيها على قدر الامكان الا جماعات موحدة الجنس من السكان وتقسم النواحي الى جماعات تتألف من ٥٠٠ رجل على الاقل ويكون في كل ناحية مأمور يعينه المتصرف بانهاء مدير المقاطعة ويرأس كل جماعة او قرية شيخ ينتخبه الاهلون ويعينه المتصرف وفي الجماعات او القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافي العدد من الشعب شيخ خاص لا شأن له الا مع ابناء مذهبه

« المادة ٦ » قد تقرر امر المساواة بين الجميع امام القانون والغاء كل امتيازات الاحكام ولا سيما امتيازات اصحاب المقاطعات

« المادة ٧ » يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ، وفي كل مقاطعة مجلس قضاءي ابتداءي يؤلف من اثني عشر عضواً بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الست المذكورة في المادة الثانية ويضاف اليهم عضو من المذهب البروتستاني او الاسرائيلي كلما كان لاحد من هذه المذاهب مصلحة او دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من اعضائها بدوره كل ثلاثة اشهر

« المادة ٨ » لقضاة الصلح ان يحكموا في الدعاوي التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف واما الدعاوي المتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش فهي من صلاحية المحاكم البدائية على انه لو عرضت امور مختلطة وهي الدعاوي الواقعة بين اشخاص مختلفي المذهب مهما كانت قيمتها يجب عرضها

لدى المحاكم البدائية الا اذا اتفق الفريقان على الرضا بصلاحية قاضي الصلح الذي على مذهب المدعى عليه ثم انه تبعاً للمبدأ يجب الحكم في كل دعوى باتفاق الآراء بين اعضاء المجلس الا انه اذا كانت كل الفرق الداخلة في الدعوى تابعة لمذهب واحد فلهم ان يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه غير ان الحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة

« المادة ٩ » تقتضي المحاكمة في الدعاوي الجزائية ان تكون على ثلاث درجات وهي ان ينظر في دعوى القباحة قضاة الصلح وفي الجنح والجرائم المحاكم البدائية وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير واما اعلامات الحكم من هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية

« المادة ١٠ » كل دعوى تجارية ترفع لمحكمة التجارة في بيروت وكل دعوى ولو مدنية بين واحد من ذوي التابعية الاجنبية او احد الداخلين في حماية اجنبية وبين آخر من أهل الجبل ترفع الى المحكمة المذكورة

« المادة ١١ » كل اعضاء المحاكم ومجالس الادارة بلا استثناء وقضاة الصلح ايضاً ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصبهم الحكومة واما اشخاص المجالس الادارية فيجب انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب للذين انتهت مدتهم

« المادة ١٢ » يجب ان يكون الحكام او القضاة باجمعهم موظفين وان اقدم احدهم على ارتكاب الرشوة او تبين للتحقيق انه اتى ما لا يليق بصفة مأموريته فهو مستحق للعزل بل مستوجب للتأديب ايضاً على قدر قباحته

« المادة ١٣ » يجب في المجالس القضائية او المحاكم على الاطلاق ان تكون المرافعة علانية وان يعهد بضبط الدعوة الى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فلما كان هذا الكاتب مأموراً باتخاذ سجل لقيود الصكوك المختصة ببيع الاملاك الثابتة او العقار فلا يعمل بهذه الصكوك ما لم تقيد على اصولها في السجل المذكور

«المادة ١٤» ان المتهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم في غير ألوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم وكذا مرتكبو الجرم من اهالي سائر الالوية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي ان تجري محاكمتهم والحكم عليهم بدعاوي جرائمهم في جبل لبنان وبناء على ذلك فان المجترمين في جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه المعدودين من اهل ديار اخرى اذا فروا الى لواء آخر فكما ان على ضابطه ان يمسكهم بمقتضى الاشعار الوارد من قبل ادارة جبل لبنان ويسلمهم اليها كذلك يلزم ادارة الجبل ان تقبض على الفارين اليه من المجرمين في احد الالوية لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفعهم الى اللواء المذكور بموجب اشعار ضابطة ومأمورو الادارة الذين يتسمحون في اجراء الاوامر الصادرة باسترجاع امثال هؤلاء المتهمين الى المحاكم المنوطة بها دعاويهم او الذين يجيزون تأخيرات لا يمكن اثبات بنيانها على اسباب شرعية فتجري عليهم المجازاة بمقتضى القانون كسائر الذين يوارون ويخفون امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة والحاصل ان العلاقات اللازم اجراؤها بين ادارة جبل لبنان والألوية المجاورة لها تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستوراً للعمل بين سائر السناجق في ممالك الدولة العلية

« المادة ١٥ » ان سبيل المتصرف الى اقرار الراحة وانفاذ القوانين في الازمنة العادية انما يكون بواسطة فرقة من الضابطة مجموعة من الاهلين بحسبان سبعة انفار تخميناً على كل الف من النفوس . ويجب نسخ سلك الحوالية وابطال نزول الضابطية على البيوت والاعتياض عن ذلك باسباب اكراهية كاستياق المحكوم عليه الى السجن . فبناء على ذلك يمنع مأمورو الضابطية بقيد التأديبات الشديدة ان يصادروا اهل البلاد بشيء من الاجرة نقداً كان او عيناً ويحمل للضابطية ملبس رسمي او ازياء مميزة لهم في خدمتهم وان تبقى طرق بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة العساكر الشاهانية الى ان يصدق المتصرف على ان جند الضابطية صاروا اكفاء لاتمام جميع الوظايف المحمولة عليهم في الازمنة العادية . وهذا العسكر يكون لدى المتصرف وبادارته وللمتصرف ان يطلب من الحكومة العسكرية في سوريا الامداد بالجنود المنظمة في الاحوال غير العادية اذا دعت الضرورة بعد ان يستشير مجلس الادارة الكبير في ذلك . ويلزم الضابط المعين بالذات لرئاسة هذا العسكر ان ينظر مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب اتخاذها . وهو (اي الضابط المومأ اليه) وان كان مختاراً ومستقلاً بامور العسكر المحضة كاجراء الحركات والنظامات الجندية الا ان عليه مدة وجوده في الجبل ان يلزم معية المتصرف ويجري العمل تحت عهدته وفي حال اعلان المتصرف لرئيس العسكر وافادته رسمياً ان قد زال السبب الذي من اجله ورد العسكر الى الجبل يجب اخراجه منه

« المادة ١٦ » ان الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل مال

جبل لاميري المعين الآن ٣٥٠٠ كيس وذلك على يد المتصرف . على انه يجوز ابلاغ هذا القدر لى سبعة آلاف كيس عند الامكان بحيث ان المال المتحصل يخصص بادئ بدء بادارة الجبل ونفقات منافعه العمومية فاذا فضل منه شيء ردّ الفاضل على الخزينة واذا اقتضت شدة الضرورة الى تحسين مجرى الادارة مزيداً على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيد الى الخزينة الجليلة ولكن من المقرر ان السلطنة السنية لا تقوم باداء مصاريف المنشئات العمومية وسائر النفقات غير العادية مالم يتقدم قبولها لها وتصديقها عليها

ثم اضيف الى هذه المادة الفقرة الآتية : واما واردات البكاليك اي حاصلات الاملاك الهمايونية فبما انها ليست بداخلة ضمن المال الاميري فينبغي ادخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة

« المادة ١٧ » يجب تعجيل الشروع في احصاء نفوس اهل الجبل محلاً محلاً وملة وملة ومسح جميع الاراضي المزروعة

تقرر واتفق عليه في بيرا في ٩ حزيران سنة ١٨٦١

الامضاء : عالي — هـ . بلور — لاڤالت — بروكش اوستن — نول لاباوف

مادة اضافية

من المعلوم ان مبلغ ٧٠٠٠ كيس المذكور في المادة ١٦ من نظام ٩ حزيران سنة ١٨٦١ لا يفهم به حد فاصل . فاذا وجب قبل ابلاغ الاموال الاميرية الى هذا الحد انتظار انحلال الازمة الناجمة عن الحوادث الاخيرة فيمكن ان تدعو زيادة النفقات المتأتية عن التنظيم الجديد الى توزيع التكاليف ويمكن

ان يتجاوز مبلغها سبعة آلاف كيس مضافاً الى الاموال الاميرية الماضية

غير ان المتصرف يجب ان لا يستخدم هذا الحق الا بالتحفظ المطلق بل يجب عليه ان يجتهد دائماً قبل كل شيء في حفظ الموازنة العادلة بين عوائد الجبل ونفقاته العادية

ثم عدّل هذا النظام في ٦ ايلول (ستمبر) سنة ١٨٦٤ واضيف اليه مادة هذا نصها :

يمتنع في الاماكن الاكليركية مطلقاً اجارة اللاجئين اليها ممن تطلبهم وتتبعهم الحكومة اكليركيين كانوا او من عوام الناس

وقد ألحق بهذا الاصل قرار دولي اطيلت فيه مدة المتصرف الى خمس سنوات وجدّدت للمتصرف الاول وهذا نصه :

«ان الباب العالي بالاتفاق مع ممثلي النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا يثبت كل مندرجات المادة الاضافية الموضوعة في التاريخ نفسه ثم يعلن ذو الفخامة عالي باشا ان الباب العالي يؤيد متصرف لبنان الحالي في منصبه لمدة خمس سنوات ايضاً ابتداء من ٩ حزيران (يونيه) سنة ١٨٦٤»

المتصرفون الذين حكموا لبنان من سنة ١٨٦١ حتى الآن :

داود باشا — وهو ارمني كاثوليك . انتخب في ١ حزيران سنة ١٨٦١ واستقال في حزيران سنة ١٨٦٨

فرنقو باشا — حلبي لاتيني . انتخب في ١٤ حزيران سنة ١٨٦٨

ومات في شهر شباط سنة ١٨٧٢

رستم باشا — ايطالي لاتيني . انتخب في ٣٠ اذار سنة ١٨٧٣ وانتهت مدته في حزيران سنة ١٨٨٢

واصه باشا — الباني لاتيني . انتخب في ٣٠ ايار سنة ١٨٨٢ وتوفي في حزيران سنة ١٨٩١

نعوم باشا — حلبي لاتيني . وهو صهر فرنقو باشا وسفير الدولة الحالي في باريس — انتخب في ٢٣ آب سنة ١٨٩٢ وانتهت مدته في شهر آب سنة ١٩٠٢

مظفر باشا مهاجر بولوني لاتيني . انتخب في ٢٧ ايلول سنة ١٩٠٢ ومات في شهر تموز سنة ١٩٠٧

يوسف باشا — حلبي لاتيني وهو ابن فرنقو باشا . انتخب في شهر آب سنة ١٩٠٧ ولم يزل متصرفاً على لبنان الى الآن

المحافظة على نظام لبنان من الوجهة القانونية والعقلية

ان من مصلحة اللبنانيين في الوقت الحاضر ان يتمسكوا بنظامهم ويحرصوا عليه حرص البخيل على الدرهم ويمتنعوا كل الامتناع من الاشتراك بمجلس النواب العثماني لاسباب شتى اهمها انها وان يكن من المستحب ان نشارك اخواننا العثمانيين في الحقوق والواجبات التي خصهم بها دستورهم الجديد الا ان لبنان من الولايات الممتازة التي لا تتناولها مباحثات مجلس المبعوثان رغماً عن تصريحات بعض المراجع الايجابية والقانون الدولي يخرجها

عن اختصاص المجالس النيابية في ما خلا الامور الخارجية والحقوق السياسية التي من شأن الحكومة العثمانية ان تنظر فيها مع الدول الست الاوربية سواء كان لبنان مشتركا في المجلس اولا . ثم ان نواب لبنان لا يكونون فيه ممثلين للبنانيين لانه جاء في القانون الاساسي ان اعضاء مجلس المبعوثان لا يمثل كل منهم الا قطاعة التي تنتخبه بل يكون عضواً عمومياً لا يؤثر رأيه في مسألة دون اخرى وعليه فلا يصح ان يكون لنواب لبنان امتياز على زملائهم الآخرين والا فسد جوهر القانون الاساسي لان دعامته الاساسية انما هي الشورى واشتراك جميع الاعضاء في كل مسألة تطرح على بساط البحث وذلك لكي يكون هذا المجلس ممثلاً للامة بكل ما يفهم من معنى الكلمة

فاي صفة والحالة هذه للنواب اللبنانيين حتى يستطيعوا ان يحافظوا على نظام الجبل وحقوق اهله كما يراد . وهب ان المجلس سلم بمنحهم هذا الامتياز الخاص فهل ينطبق عمله هذا على ارادة خمسة وثلاثين مليونا من العثمانيين ؟

ولنفرض ان الامة العثمانية وافقته على ذلك فيلا يكون مثل هذا الامتياز لبعض النواب في المجلس مدعاة الى وقوع الخلل في ميزانية الآراء فيكون نصيبه من النواب اللبنانيين كنصيب مجلس النواب الالماني من الاشتراكيين ؟ وزد على ذلك ان نظام الجبل مضمون من الدول الاوربية الست كما هو معلوم فهل يمكن ان يمس في احد بنوده من دون رضاها ؟ ولو جاء المجلس يعدل فيه ما يرى تعديله منطبقاً على مصلحة

اللبنانيين (وهذا بعيد الحصول) قبل يعد تعديله صحيحاً مشروعاً ما زالت الدول التي هي صاحبة الحق الاول في هذا التعديل غير موافقة عليه

ومن العبث ان يزعم احرارنا اللبنانيون انهم يشترطون على الدولة وسفراء الدول ضمانة نظام الجبل بوثيقة مكتوبة وموقع عليها رسمياً او ان يحددوا مهمة اولئك النواب بلائحة مكتوبة بحيث لا يمكنهم ان يتجاوزوها في البحث والتقرير ولا ندري هل الدولة العلية وأولو الشأن فيها يضطرون الى هذا الحد وهل يسوغ لهم ان يقبلوا نواباً في مجلسهم بمثل هذه الشروط. فاذا صح هذا الحدس فليس احب على عقلاء اللبنانيين من ان يرسلوا عشرين عضواً بدلاً من اثنين او ثلاثة .... ولا يخفى ان جبل لبنان يمتاز عن سائر الولايات العثمانية بنظامه المخصوص الذي يتألف من ثمانية عشر بنداً وما خلا ذلك فانه يتبع في كل شيء نظامات وشرائع واحكام الدولة العثمانية كسواه من الولايات وهذه الثمانية عشر بنداً انما هي نعمة جلى ليس اوفق منها لاهل الجبل في الظروف الخصوصية التي هم فيها وقد اقتضت مثل هذا التمييز لهم عن سواهم حكمة باهرة ورحمة ليس بعدها من رحمة وقيل : « من كان في كرامة ولا يعلم بها قيس بالبهائم التي لا عقل لها... »

وقد سبق لي ان تكلمت عن هذا النظام وما يحتاج اليه من التعديل في مقالة نشرت في المقطم الاغر تحت عنوان « نظرة مؤلمة الى لبنان » بينت فيها اوجه الاصلاح بما لم يعد معه من سبيل الى العود اليه الآن

*
* *

التبعة العثمانية

وهناك ملاحظة اخرى جديرة بالاعتبار وهي ان التبعة العثمانية في الولايات لا تمتاز في شيء عنها في لبنان فالدستور العثماني لا يزيدنا عثمانية فنحن فيه عثمانيون كما نحن في ديار الغربة عثمانيون لنا ما للعثمانيين من الحقوق وعلينا ما عليهم من الواجبات ولا يكسبنا نوابنا في مجلس المبعوثان حقوقاً جديدة فوق ما لنا من الحقوق . ولا عبرة بما يقوله البعض من ان في استطاعة الدولة ان تضيق علينا الخناق ان لم نشترك في المبعوثان فان دولة اليوم غير دولة الامس فضلاً عن ان الدول الاوربية التي من رأيها ان نحافظ على نظامنا كما صرّح بذلك معظم معتمديها وكبار رجالها في ظروف كثيرة كما سيجي في باب آخر لا نخالها تنظر الى العبث بحقوقها تلك بعين الرضى

* * *

نظام المملكة الالمانية والولايات المتحدة

اما قول بعضهم ان باستطاعة لبنان ان يشترك في مجلس المبعوثان من غير ان يفقد امتيازاته اسوة بالامارات والممالك الالمانية والولايات المتحدة الاميركانية فمنقوض ايضاً لانه لا يمكن لبنان ان يتشبه باحدى الامارات الالمانية وهي كما يعلم الملمون بالتاريخ بعيدة عن ان تشبهه من وجوه كثيرة ولم يستطع غليوم الاول ان يؤلف وحدتها الا من بعد ان ضمن لكل منها امتيازاتها ونظاماتها الداخلية ولم يربطها بمملكة بروسيا الا رباطاً سياسياً خارجاً عن هذه الامتيازات والنظامات الادارية فلو قامت المانيا

لان تسلب احدى هذه الامارات استقلالها الداخلي لضجت وهبت في وجهها هبة الاسد للذود عن حياضها واستماتت بسائر الولايات الجرمانية عليها لانها متضامنة تخشى ان ما يلحق باحداها اليوم من الاذى يتطاير شراره الى الولايات الاخرى وهكذا قل عن الولايات المتحدة . اما لبنان فهو وحيد في النظام الموضوع له خاصة من دون سائر الولايات الممتازة فاذا ما قامت الدولة العثمانية تريد ضمه اليها فبمن يستعين ويستنجد ان لم يكن بالدول الاوربية وهذه الدول نفسها تريد ان تحرص على هذا النظام كما أسلفنا . أليس في التهور اذاً ان نصم آذاننا عن نصحها وهي ملاذنا الوحيد في الظروف الحاضرة ؟

الخدمة العسكرية

وهناك ايضاً ملاحظة اخرى جديرة بالاعتبار وهي ان اللبنانيين يتمتعون في بلادهم بامتيازات تخفف عن عواتقهم ثقل الحياة المادية الى درجة لم يحلم بها شعب من شعوب الارض وان لم يكن لهم من الامتيازات سوى انهم معفون من الضرائب ومن الخدمة العسكرية ولهم حق التملك المطلق لكفى ذلك ان يجعلهم من اكثر امم الارض حظاً وهناءة ولعل قائلاً يقول ان الخدمة العسكرية اقدس واجب وطني وليس في لبنان من لا يقدس واجب الوطنية بجوابه نعم ولكن انا من تاريخنا شواهد كثيرة على تفانينا في حب الدولة التي تحكمنا ذوداً عن حياضها وللدولة ان تختبرنا في الشدائد وليس في ابان الرخاء وهذه الحكومة الانكليزية وهي اول من وضع المبادىء الدستورية وعمل بها فانها لم تجعل الخدمة العسكرية اجبارية ومع ذلك لم

تعدم في كل وقت من اوقات شدائدها فرقاً من متطوعي الولايات الممتازة التابعة لها وكثيراً ما قامت هذه الفرق بخدمات جليلة عجزت عنها الفرق النظامية ذاتها

***

نظام لبنان والشرائع الجديدة

وما يقوله البعض الآخر من ان دخولنا في مجلس المبعوثان يترتب عليه اشتراكنا بالشرائع الجديدة التي سيضعها المجلس فما لا يدعو الى الرغبة في هذا الاشتراك لان هذه الشرائع اما ان تخالف نظام لبنان او لا فان خالفته فلا وجه لنا للجري عليها مهما كانت مفيدة لنا ومنطبقة على مصالحنا ما زالت الدول لم تصادق عليها لانه جاء في القانون الدولي ما يؤخذ منه ان القرارات والشرائع التي تصدرها وتسنها المجالس الداخلية — كمجلس النواب ومجلس الاعيان او الشيوخ — في جميع الممالك لا تسري مطلقاً على الامور المربوطة بمعاهدات دولية ولا تتناول البلاد الممتازة ذات النظامات المخصوصة المبرم بشأنها اتفاق بين الدول . وان لم تخالف نظام لبنان فلنا ان نتمتع بها اسوة بسائر العثمانيين ما دمنا تابعين للدولة في كل احكامها وشرائعها ونظاماتها ما خلا الثمانية عشر بنداً المؤلف منها نظام لبنان

حرية الصحافة

وما يقال عن هذه الشرائع يقال عن حرية الصحافة والحرية الشخصية فاذا كانت الحكومة العثمانية اطلقت هذه الحرية لجميع العثمانيين على السواء بدون تميز بين سكان ولاية ممتازة او غير ممتازة فلا يمكنها ان تحظرها علينا

لانها من الحقوق العمومية التي يتمتع بها جميع العثمانيين اما نظامنا المخصوص فلم يحظرها علينا ايضاً اذ لم يرد فيه من نص بشأنها والحرية كما هو معلوم من اعظم اسباب الرقي المادي والادبي ولا سيما في بلاد كلبنان اشتهر اهله بالدعة والسكينة والنزوع الى الحرية الصحيحة المشروعة فلا ريب في انه سيجني من هذه الحرية فوائد جليلة اخصها استئصال الرشوة والتخفيف من انانية الحكام واضعاف سلطتهم ومنعهم من الاستئثار بمرافق البلاد والعبث بمصالح اللبنانيين لان الجرائد الحرة تفضح اعمالهم وتنشر مساوئهم ومعايبهم فيلتزمون بحكم الضرورة ان يقوّموا ما اعوج من امورهم اكتساباً للمديح واستجلاباً لثقة الحكام بهم . والميل الى المديح خلة طبيعية في المرء فهو يبذل جهده دونها ولا سيما اذا كان لم يزل فيه شيء من المروءة وكرامة النفس

فاذاً لا عبرة بما يقوله البعض الآخر من ان عدم اشتراكنا بمجلس المبعوثان يفقدنا حرية الكتابة ما زالت هذه الحرية منحة من المنح العمومية التي شملت جميع العثمانيين على السواء بمجرد اعلان القانون الاساسي

***

ماذا يفيد لبنان اشتراكه بمجلس المبعوثان

اما ما يدعيه فريق من الذين يجهلون القواعد الاساسية المبنية عليها نظامات الحكومات الدستورية والقوانين الدولية العامة من ان مجرد اشتراكنا في مجلس المبعوثان لا يلغي امتيازات لبنان فمردود ايضاً من جملة اوجه اخصها ان اشتراكنا في هذا المجلس يعد تسليماً معنوياً منا بكليا

يصدره هذا المجلس من القرارات ويضعه من اللوائح ويسنه من الشرائع والقوانين سواء كانت متعلقة بلبنان او لا وهذا التسليم المنوي وان يكن مما لا يعتبر شرعياً في عرف القانون الدولي بالنظر الى كوننا مقيدين بارادة الدول الست وليس لنا ان نقبل شريعة جديدة او قراراً جديداً يتعلق بلبنان من دون رضاها الا انه يكون بمثابة حجة علينا لديها لتمتنع عن تعضيدنا وتأييد نظامنا يوماً ما اذا ما عمدت الدولة العثمانية الى ضمنا اليها والغاء امتيازاتنا والا لما كان صرح معتمدو هذه الدول لنخبة من كبار رجالنا سواء كان في سوريا او في مصر واوربا بان حكوماتهم ترغب في تأييد نظام لبنان ولا تستحسن اشتراك اللبنانيين في مجلس النواب العثماني لاسباب يعرفها رجال السياسة

وحسب القارئ شاهداً على ذلك ما صرّح به الموسيو دوشانل الخطيب الفرنساوي الطائر الصيت واحد اعضاء مجلس النواب في خطاب سياسي القاه في هذا المجلس اخيراً عن خطة فرنسا السياسية الجديدة ازاء الدولة العثمانية بعد انقلابها من حكومة استبدادية الى حكومة دستورية قال بعد مقدمة طويلة شرح فيها علاقة دولته بتركيا القديمة والحديثة ما ترجمته بالحرف الواحد

« وفضلاً عن كل ما ذكر فان فرنسا لا تسمح لاحد ان يمدّ يده بالاعتداء على سوريا او على ذلك الجبل العظيم — جبل لبنان — « تصفيق حادّ »

وهب أن دعوى القائلين بوجوب الاشتراك في مجلس النواب العثماني

حوابية وليس ثمة من خوف على امتيازات لبنان فلا يسعنا الا التربص في الوقت الحاضر لئلا نغضب الدول باشتراكنا فيه فتكف ايديها عن مساعدتنا ولا يخفى ما دون اعراضها عنا من الضرر البالغ للبنان ولا سيما اذا لم يستتب الامر لاحرار الاتراك على ما يشتهون

* * *

الوجهة القانونية مقرونة بالقياسات العقلية

بقي علينا ان نبحث في ما اذا كان يمكننا ان نتخذ من القانون الاساسي العثماني ما يوافقنا فيصح ان نجري عليه اولا . وهي مسألة قانونية تتعلق بالقانون الدولي العام ويمكن ان تعلق عليها الذيول الطويلة وحسبي ان اقول فيها كلمة تجمع الى جوهر المواد التي تنطبق عليها صفوة ما قيل في هذا الصدد :

اذا ما جئنا نطبق احكام القانون الدولي على حالتنا الحاضرة رأينا انه يقضي بالغاء نظام لبنان حيث يخالف الدستور او بالغاء الدستور حيث يخالف نظام لبنان . والحال ان نظام لبنان لا يجوز مخالفته الا بموافقة الدول الموقعة عليه ومن البديهي انه يتعذر على الدول مخالفته او تعديله ما لم تعقد مؤتمراً دولياً يجتمع فيه مندوبوها ويقررون بالاجماع ما يقررونه بشأنه . ومما لا يحتاج الى برهان ان الدول لا تعقد مؤتمراً خاصاً لتعديل نظام رأت بالاختبار ان البلاد التي وضع لها جنت منه فوائد جليلة وضمن لها الامن والراحة سحابة نصف قرن . ولذلك اذا كانت هذه الدول تريد ان تحرص على هذا النظام فلأنها وجدته صالحاً لنا وليس ما يدعو الى نقضه في الوقت

الحاضر خصوصاً وان نقضه يستلزم اهتماماً خاصاً منها . ومن المعلوم ان جل ما يهم الدول من امر لبنان ان تحافظ على نفوذها فيه وليس لها فيه مرافق تجارية ولا مصالح سياسية تقضي عليها بجعل مسائله في مقدمة المسائل التي تشتغل فيها دوائرها السياسية فاذا وجهت بعض الاحيان اهتمامها الى مصالحه فمن باب العطف منها والالحاح عليها لا من باب الصالح والمنفعة وحسبها ان يكون نفوذها فيه مؤيداً كيفما كان الحال . فضلاً عن ان لها من مشاغلها الحاضرة في البلقان ما يضعف معه الامل باستعدادها للنظر في شؤوننا في مستقبل قريب . على ان لا شيء يدعو الى الامل بان الدول تغير شيئاً في نظام لبنان مالم يتحقق لديها انه لم يعد صالحاً لنا ومن الآن الى ان يتحقق لديها ذلك فيجب الا نتذرع بهذا الاعتقاد لترك هذا النظام الذي نعده في الوقت الحاضر اضمن لمصالحنا من القانون الاساسي

على اني اقول هذا ولا انكر ان نظامنا في حاجة الى التعديل والتنقيح لانه انما وُضع منذ نحو خمسين عاماً والشعب الذي وُضع له في ذلك الحين هو غير الشعب اللبناني في بدء الجيل العشرين ولكن لما كان امامنا طريقان احدهما واضح آمن ولكنه طويل والآخر قصير ولكنه كثير العقبات فهل من الحكمة ان نختار الثاني لقصره ونحن غير آمنين من سلوكه على حياتنا ونترك الاول لطوله وهو واضح لا يخشى علينا في سلوكه من ان تقوم في وجهنا العقبات الكؤود ؟ والله لئن فعلنا كان مثلنا مثل السلحفاة والارنب

فالطريق الطويل المؤدي الى الغاية المطلوبة انما هو الطريق الذي وضعته لنا الدول والطريق القصير انما هو الطريق الذي سلكه احرار

العثمانيين وذللوا ما قام فيه من المصاعب في وجوههم ولكن احرار العثمانيين الذين ادهشوا العالم بعملهم العظيم غير احرار اللبنانيين الذين جعلوا لبنان مضغة في افواه الامم المتمدنة . فهل من احد يضمن لنا انهم اذا سلكوا طريق اولئك الابطال لا يرمون بنظام لبنان الى وهدة الاضمحلال ويوردون اللبنانيين موارد الهلكة . « ليس المخاطر محمود ولو سلما »

ان نظامنا في حاجة الى التعديل ولكن انتظارنا تعديله من الدول وان طال بنا عهد الانتظار خير من انتظارنا اياه من الدولة التي اوردت لنا شواهد حسية على انها تريد الغاءه لا تعديله لانها تعد لبنان ولاية من ولاياتها سلخت عنها لعدم وثوق الدول بمقدرتها على صيانة الامن في ربوعه اما الآن وقد اصبحت دولة دستورية عادلة عزيزة الجانب وبرهنت لاوربا على انها تريد ان تساوي بين رعاياها وتجري العدل بينهم بدون تمييز بين مسيحي ومسلم ودرزي وشيعي فهي تعتبر انه لم يعد ثمة من داع لبقاء لبنان منسلخاً عنها وهي تودّ من صميم فؤادها ان تضمه اليها كما تضمّ الأم ولدها الى صدرها . وحبذا هذا الضم لو لم يكن دونه اشواك حادّة قد يعجز لبنان الضعيف الناحل الجسم من تحمل ألم وخزها وقد تعود الرخاء مدة نصف جيل كامل

وهنالك ايضاً امر حري بالنظر وهو ان مجلس المبعوثان اجتمع لاول مرة منذ نيف واثنين وثلاثين سنة ولم يكن للبنان نواباً فيه فقل لي لعمرك من اين اكتسب الآن حق الاشتراك فيه والقانون الاساسي لم يزل هو بنصه ذلك القانون الذي وضعه شهيد الدستور وقانون لبنان لم يزل كما كان معتبراً من

الدول الست بجميع مواده واحكامه وان تكن امتدت اليه ايد اثيمة وحذفت ما حذفته منه لغرض في النفس . ثم ان اشتراكنا في مجلس المبعوثان انما هو مشاركة لغيرنا في حقوقه وشؤونه ومن البديهي ان الاشتراك يستلزم المبادلة فقل لي بالله باي حق يشارك اللبنانيون الدولة في حقوقها وشؤونها ولا تشاركهم هي في حقوقهم وشؤونهم

***

الوجهة العملية

هذا من الوجهة القانونية والعقلية واما من الوجهة العملية فان حرصنا على نظامنا في الوقت الحاضر مفيد لنا في الخارج كما انه مفيد في الداخل اما في الخارج فلأنه بصفتنا عثمانيين يضمن لنا حق التمتع بجميع ما يتمتع به العثمانيون من الحقوق والمصالح سواء كان في البلاد العثمانية او خارجاً عنها . اما في الداخل فلأنه اذا حل بنا ظلم في الخارج او نزلت بنا مصيبة ما كأن تقطع ارزاقنا من بلاد الدولة او يطرأ علينا طارئ فجائي او يحدث انقلاب ما في الممالك العثمانية انقلبنا راجعين الى تلك الحظيرة الآمنة نتمتع بما يتمتع به مواطنونا هناك من الحياة الطيبة الهنيئة التي ضربت بها الامثال . ومما يؤثر فيها كأنه عن نبي قولهم : « هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان »

***

الضرائب ونظام لبنان

من المعلوم ان الضرائب التي وضعها مندوبو الدول على لبنان جعلت في بادئ الامر ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس «الكيس ٥٠٠ قرش» واجازوا

ابلاغها الى سبعة آلاف كيس اي ٣٥ الف ليرة عثمانية عند الضرورة القصوى وما زاد عن ذلك تدفعه الدولة العثمانية من صندوق النافعة على ما جاء في المادة السادسة عشر من نظام لبنان المثبت في صدر هذا الكتاب . ومع ذلك كان اللبنانيون يدفعون هذه الضريبة بصعوبة كلية لان موارد الرزق في جبالهم قليلة يكاد ايرادها لا يقوم بحاجاتهم مدة ثلاثة او اربعة اشهر من السنة ولذلك اضطر الفلاح اللبناني الى هجر وطنه على شدة تعلقه به ضارباً في بلاد الله الواسعة سعياً وراء رزقه وسداً لعوزه فمقد لبنان بهذه المهاجرة « قد جاوزت المهاجرة من لبنان حد المعقول في السنوات العشر الاخيرة حتى قدر عدد المهاجرين منه حتى سنة ١٩٠٨ بما لا يقل عن ٣٥٠ الف نسمة » نحو نصف سكانه وقات الايدي المشتغلة في ارضه فاهملت ونقص ايرادها نصف ما كان عليه قبل المهاجرة بحيث اصبحت تلك الضرائب التي كانت مقدرة حينما وُضعت على نسبة ايراد الارض في ذلك الحين وقراً ثقيلاً على عواتق اللبنانيين لا قبل لهم على احتماله .

ومن المعلوم انه لما وُضعت هذه الضرائب كان سهل البقاع المشهور بخصب تربته تابعاً للجبل فقدّرت الضرائب اذ ذاك على نسبة محصول اراضي الجبل مع اعتبار ذلك السهل المخصب داخلاً فيها . فلما جاء فرنقو باشا وسلخه عن لبنان ضاقت سبل الرزق في وجوه السكان وقلت موارد الايراد عندهم بحيث اختلّت الموازنة بين الايراد والضرائب وباتوا يئنون من فداحتها ويشكون من الضيق الذي حل بهم وظلت هذه الضرائب على ما كانت عليه مع ان العدل كان يقضي بتعديلها على نسبة ما وقع من العجز

في الايرادات على اثر الحاق اراضي البقاع بولاية سوريا على ما قدمنا .

على انه لو كانت البلاد في رخاء يمكنها من دفع هذه الضرائب لما ضج سكانها بالشكوى وبلغ ضجيجهم عنان السماء حتى قام يوسف كرم على داود باشا مزبداً مرعداً واحتج عليه لابلاغه مال الجبل الى سبعة آلاف كيس مع انه لا شيء كان يدعو الى ابلاغه هذا الحد ومع هذا قد اخذت الدولة على عاتقها دفع العجز الذي كان يحصل في ميزانية الجبل رغماً عن هذه الزيادة فجاء بعد ذلك رستم باشا واقتصد جداً في رواتب المأمورين وزاد بعض رسوم ليصبح مال الجبل كافياً لسد نفقاته ويستغني بذلك عن المساعدة التي كانت الدولة تدفعها الى حكومة لبنان من صندوق النافعة كما ألمعنا آنفاً وهي اجل خدمة كان يمكنه ان يؤدّيها الى الدولة في ذلك الحين فاتاها غير مكترث لاحتجاج المحتجين واعتراض المعترضين وجاء عمله هذا مقدمة لسلسلة اعمال من هذا النوع داس حكام الجبل في الاتيان بها على اقدس حقوق اللبنانيين وحرموهم اعز امانيهم واقصى آمالهم . فقامت القيامة عليه وكان ما كان من تلك الحركة المشهور امرها التي أُثيرت في الجبل دفاعاً عن صالح وطني عام . ولم يزل مجلس ادارة الجبل يضع في الميزانية السنوية هذا المبلغ الذي كانت الدولة تعطيه للجبل ويحسبه ديناً للجبل عليها حتى الآن

فينتج من ذلك ان اللبنانيين بعد ان سلخت اراضي البقاع عن جبلهم وهاجر السواد الاعظم من الطبقتي الوسطى والسفلى منهم اصبحوا في حال من الضنك تعد معه اقلّ زيادة على الضرائب المفروضة ظلماً في اهله

وخرقاً في الرأي

ومع ذلك لم يقتصر المتصرفون على هذا القدر من الضرائب بل انهم توسعوا فيها الى حد جاوز مقدرة اللبنانيين كما يتبين من الجدول الآتي :

جاء في كنوز لبنان المرصودة ما يأتي :

قال بونك في الرجوع على خزينة الدولة بسبعة الاف كيس ما ترجمته :

« ان الاعانة التي منحتها الخزينة الشاهانية سنة ١٨٦٢ وقدرها ٢٠ الف ليرة عثمانية قد نقصت بالتتابع بجهد المتصرفين . وفي سنة ١٨٨٠ امكن التنسيب بين الميزانية والنفقات ولكن هذه النتيجة المرضية لم يمكن نيلها الا بواسطة بعض المكوس الاضافية كزيادة نفقات القضاء وبعض الضرائب المدعوة بالمهملات على الاغنام والماعز واجازات الصيد والجزاء النقدي ورسم التنباك وضريبة نصف ريال مجيدي على مكافي المتن وربع مجيدي على سائر الاقضية . وقد قضي بهذه المكوس الاضافية بقوة السلطان المعطى للمتصرّف في المادة الاضافية على نظام ١٨٦١ » « وقد ذكرت هذه المادة في محلها »

وقد قدّر ايراد خزينة الجبل بعد اضافة هذه المكوس اليه بزهاء ١٩٠ الف ليرة عثمانية مفصلة على الوجه الآتي :

ليرة عثمانية	
٣٥٠٠٠	المال المحدود وهو المال الاميري الموضوع على الانفس والاملاك فلا يزاد الا بقرار وفرمان وقد سمحت المادة الاضافية بزيادته مرة واحدة

ليرة عثمانية

٣٥٠٠٠ مال المهملات منه ١٠٠٠٠ ليرة عثمانية رسوم تعداد النور والعرب الرحّل وتعداد الماعز ورسوم الاغنام والجزاء النقدي الخ و ١٠٠٠٠ ليرة عثمانية عوائد الاراضي المعروفة بالبكاليك السلطانية في الكورة والشوف وجزين و ٥٠٠٠ ليرة عثمانية قيمة ما تتناوله الحكومة من شركة التنباك لقاء احتكارها هذا الصنف في لبنان احتكاراً افقد البلاد ما يوازي مجموع الضرائب الموضوعة عليها و ٥٠٠٠ ليرة عثمانية من شركة حصر التبغ لقاء سماح الحكومة لها بجعل امكنة في الجبل لبيعه وتمليكها الف متر على دائرة لبنان مدة هذه المقاولة . اي ان للشركة الحق بمطاردة مهربي التبغ اللبناني على مسافة الف متر في خراج الجبل وهو امتياز من الغرابة بمكان

٢٣٠٠٠ مال النافعة . اي مال اصلاح الطرق وهو عبارة ضريبة ربع ريال مجيدي في جهات ونصفه في جهات اخرى . ورسوم المركبات وهي عشرة ريالات على كل مركبة . وقيمة ما احدثه نعوم باشا ومظفر باشا من الرسوم

٨٥٠٠٠ مال الانشاء . وهو المال الذي تحصله الحكومة من الاهالي عند انشاء الطرق والجسور وسائر المنشآت وعند توسيعها او تجديدها

١٢٠٠٠ ايراد المحاكم والمحصولات . وهو قيمة ما قدر لمحاكم الجبل العشرة

ليرة عثمانية

من الايراد اذا اعتبرت سنتها ٣٠٠ يوم ودخل كل محكمة منها ٦ دعاوي كل يوم وقدر رسم كل دعوى خمسون قرشاً فقط . ورسوم التسجيل . وقيمة الرسم « المحصول » الذي يؤخذ على الاموال التي يحكم بها على ايدي القائمقامين والمديرين

١٩٠٠٠٠ المجموع

واذا اضفنا الى ذلك مقدار ما احدثه يوسف باشا فرنقو متصرف لبنان الحالي من الرسوم والضرائب على المحاكم والانفس والاملاك لبلغ المال الموضوع على لبنان ما لا يقل عن مائتي الف ليرة عثمانية . ولو قدر العدد الباقي في لبنان من اهاليه بثلاثمائة الف نفس لاصاب كل نفس منهم من هذه الضرائب نحو ٨٥ قرش في السنة وهو فوق ما يمكن اللبناني ان يتحمله من الضرائب لان هذه القيمة قد تزيد في اقل تعديل عن ١٥ بالمائة من ايراده السنوي مع ان العثمانيين الذين كانوا يئنون تحت ثقل الضرائب لا يدفعون اكثر من العشر في حين ان اسباب الرزق وموارده ميسورة عندهم اكثر منها في لبنان

فاذا تقرر هذا فلا نعلم كيف يريد احرار اللبنانيين ان يلحقوا جبلهم بالدولة وهي في بدء نشأتها ولا يعلم بعد شيء من أمرها خصوصاً وانها لم تعودنا لعهد الحكومة الاستبدادية الماضية النظر اليها بعين الثقة . وحالتها الآن وهي لم تكد تخرج من المأزق الحرج الذي حشرها فيه أعداؤها في الداخل والخارج مدة أجيال عديدة تستدعي فرض الضرائب الفادحة على

رعاياها لكي تتمكن من اصلاح ماليتها وادخال الاصلاح الى بلادها لان المال عماد القوة ومورد‌ها الوحيد فان فسدت المالية فسد كل شيء في الدولة وأن صلحت صلح كل شيء من امورها وشؤونها . ومما لا مشاحة فيه انه لا يمكن ان يشترك اللبنانيون في الدستور العثماني وينتفعون به اسوة بسائر العثمانيين من غير ان يشتركوا في هذه الضرائب التي لا يمكن ان يجري اصلاح حقيقي يترتب عليه نفع محسوس من دونها . وهذه الضرائب لا يترتب عليها فائدة ما لمعشر اللبنانيين وان ترتبت عليها فلا توازي قيمتها عشر ما يفرض عليهم من هذه الضرائب لان ارض لبنان ارض صخرية قاحلة وما يزرع منها يكاد ايراده لا يفي بحاجة سكانه مدة من السنة على ما قدمنا وما يمكن ان يصلح من اراضيه بعد الجهد والعناء أُصلح بحيث لم يبق فيه شبر من الارض لم يستعمل حتى ان من يتجوّل فيه ويرى ما يقاسيه سكانه من العناء في حرث الارض واصلاحها ويعلم كيف انهم يطحنون الصخور الصماء طمعاً ببضعة امتار من الارض يكتسبونها ويحولونها الى منابت صالحة للزراعة فانه يعجب بلاريب لهمتهم الشماء ونشاطهم الغريب . فاذا كان هذا حال لبنان من ضيق سبل الرزق وقلة موارد الثروة فايّ اصلاح مادي يرجى له لتفرض عليه ضرائب جديدة واي مورد من موارد الثروة يمكن اصلاحه والشروع في استثماره ويكون لمعشر اللبنانيين من ايراده ما يقوم بسدّ هذه الضرائب

اما في الولايات حيث كان الفلاح يئن من ظلم مأموري الاعشار ويشكو فداحة الضرائب فليس الحال كما هو في لبنان . فاذا فرضت ضرائب

جديدة على الفلاح العثماني فبكل حق وصواب فانه يجني منها فوائد لا يحلم بها الفلاح اللبناني لان الاصلاح سيتناول بلاده وتنتشر راية الامن على ربوعها فيأمن على رزقه وروحه ويصرف اهتمامه الى حرث ارضه والاعتناء بها واراضي الدولة خصيبة كما لا يخفى فاذا ما أرويت على الطرق الهندسية الاخيرة كما تنوي الدولة ان تجرى في الاراضي الواقعة بين الدجلة والفرات وعضدت الحكومة المزارعين وارشدتهم الى خير الطرق المؤدية الى تحسين مزروعاتهم كما هو المنتظر حسنت حال الفلاح العثماني واستعاض عن الضرائب التي تفرض عليه باضعاف اضعافها وهناك ابواب رزق اخرى غير هذا الباب يستعيض بها ما يفقده من الاموال في سبيل الوطن اما اللبناني ولا سيما الفلاح فما هي ابواب الرزق التي تفتح في وجهه اذا ما ضُمّ لبنان الى الدولة وما هو الايراد الذي يمكنه ان يحلم به اذا ما اشترك في الضرائب الجديدة وبلاده قاحلة مجدبة لا زراعة فيها يرجى اصلاحها ولا صناعة يمكن ترقيتها وتعميمها ولا معادن يطمع في استخراجها ولا مشاريع عمومية يمكن الاستفادة منها فائدة حقيقية فهي بلاد سحيقة ضاقت على سكانها فهجروها بالالوف ومئات الالوف سعياً وراء الرزق وجلّ ما يمكن اجراؤه فيها من الاصلاح ان تهيأ على وجه تصير صالحة معه لاصطياف الطبقات العليا والوسطى من سكان القطر المصري في ربوعها الجميلة وموسم الاصطياف كما هو مشهور من موارد الثروة المهمة لكل بلاد مستعدة له استعداداً طبيعياً كلبنان وهو اصلاح ميسور لمعشر اللبنانيين انفسهم من غير ان يكون لبنان ملحقاً بالدولة لاصقاً بها كما يريد احرارهم

الاكليروس ونظام لبنان

اما قولهم عن الاكليروس والاعيان بأنهم اصحاب الحول والقوة في لبنان وانه يخشى اذا بقيت الحال على ما هي عليه الآن ان يظلوا محكمين برقاب اللبنانيين وانهم انما يحرضون الشعب اللبناني على التمسك بامتيازاته لان لهم من هذه الامتيازات مايؤيد سلطتهم عليه ويزيدهم تمسكاً بامتيازاتهم القديمة فهو قول سخيف نرد عليه بقولنا انه لا خوف على اللبنانيين من تدخل الاكليروس في شؤونهم الزمنية لان هذا التدخل انما كان في كل وقت اكبر دعامة لحفظ مابقي من نظام لبنان واقوى حاجز وضع بين مطامع الحكام ومصالح الشعب اللبناني وكم من مرة عمد المتصرفون الى وضع ضرائب جديدة واستنباط حيل شيطانية لالغاء كثير من مواد النظام اللبناني لولم يعارضهم رجال الاكليروس ويقفوا في وجوههم ويحتجوا لدى الدول الاوربية على اعمالهم المنكرة وما زال كثير من مسودات التقارير التي رفعتها المقامات الدينية الى المراجع الايجابية دفاعاً عن مصالح لبنان محفوظاً في هذه المقامات حتى الآن . وما يقال عن الاكليروس ينطبق على معظم الاعيان . ومع ذلك اي وقت من الاوقات قام الشعب بحركة يقصد منها الدفاع عن صالح وطني ولم يعضده رجال الدين بل اي وقت مال هذا الشعب الى وضع مشروع نافع للبلاد ولم يكن رجال الاكليروس والاعيان في مقدمة المشتركين فيه والمعضدين للقائمين به

فهذا مشروع جرّ المياه في جهات كثيرة من لبنان مَن وضع اول

فكرة فيه غير الاكليروس ومن عضد القائمين به سواهم ومن شجعهم عليه وكان اول من اكتتب بالاموال لاخراجه الى حيز العمل غيرهم

سعى حبيب بك غانم احد مديري شركة المباحث المصرية واحد كبار رجال السوريين الذين اضطرمت قلوبهم غيرة على مصالح بلادهم الى جرّ المياه من بعض الينابيع في لبنان الى جهات كثيرة منه فمن عضده في مشروعه من الشعب اللبناني مع ان المشروع عظيم تتوقف عليه حياة مقاطعات كبيرة تشغل قسماً مهماً من قلب جبل لبنان او لم يكن احرار اللبنانيين اول من ثبطوا همته وامتنعوا عن تعضيده وهل وُجد من يرغب في انجاح البلاد رغبة حقيقية الا بين الاكليروس ؟

ذهب غانم بك الى لبنان في صيف سنة ١٩٠٨ وخابر بعض الاكليروس ووجهاء اللبنانيين في مشروعه الجليل ووضع قانوناً له وطبعه ووزعه عليهم ليطالعوه ويبدوا آراءهم فيه فاستحسنه الاكليروس ونشطوا غانم بك باشتراكهم في المشروع اشتراكاً فعلياً واما الذين خابرهم بشأنه من افراد اللبنانيين فاستحسنوه ولكنهم لم يشتركوا فيه ولم يأتوا عملاً يدلّ على رغبتهم في هذا الاشتراك واستعدادهم لحثّ مواطنيهم على الاقبال عليه وليس ذلك فقط بل انهم لم يطالعوا القانون الذي وُضع له ملتمسين عن ذلك عذراً بما كان يشغلهم وقتئذ من امر الوظائف

وربما اعترض عليّ معترض بقوله : انه لما قام أحد وجهاء السوريين يريد جرّ مياه نبع العسل الى قرى كسروان وأُعطي رخصة بذلك من مجلس ادارة لبنان لم يشأ الاكليروس ان يعضدوه وعاكسه منهم من ترتب على

مما كسته له فشله في مشروعه مع ان المشروع مفيد جداً ولا سيما للاكليروس فان هذا الاعتراض وجيه ولكن من اطلع على تلك الشروط المدونة في المضبطة الصادرة من مجلسنا الموقر اتضح له لاول وهلة ان الشروط التي بنى عليها المشروع مجحفة بحقوق الاهالي اجحافاً بيناً يتحتم معه على كل عاقل محب لخير بلاده ان يحذر مواطنيه من الاشتراك بالمشروع . ولولا خوفي من ان تذهب بي الافاضة في هذا الموضوع الى الخروج عن الموضوع الذي نحن في صدده لبينت فساد هذه الشروط بما لا يعود معه سبيل لمعترض الى لوم الذين تخلفوا من علية الاكليروس عن تعضيد صاحب المشروع وتشويق الاهالي الى الاشتراك به

على ان الحقيقة التي لا مراء فيها ان اولئك الاكليروس لم يعاكسوه ولم يعضدوه بل انهم وقفوا على الحياد متفرّجين يرقبون ما يجري حولهم وهم سكوت كأن على رؤوسهم الطير كما تحققت ذلك بنفسي

تلك حقيقة اجاهر بها على رؤوس الاشهاد غير مكترث لما قد يقال عني من اني صنيعة اولئك القوم لا ينتظر مني غير الدفاع عنهم لانها حقيقة ليس على الناطق بها من نكير والواقفون على مجاري الامور في لبنان يعرفونها حقيقة ناصعة معرفتي لها

فكم من عمل جليل قامت به هذه الطغمة في سبيل لبنان وهي لا تلتمس من الاتيان به اجراً او ثواباً وبقي امره مكتوماً لحكمة لم ادركها مع انه كان يجب عليهم ان يبينوا للمشتغلين في تسفيه آرائهم وتسويد صفحتهم

ما توه من الاعمال وبذلوه من المساعي في سبيل انجاح الوطن لما يتعلق على هذا التصريح من دفع الشبهات اللاصقة بهم ولكنهم قوم انما كانوا يشتغلون لخير البلاد لانهم كانوا يعتبرون اشتغالهم في مثل هذه الامور العمومية من اقدس واجباتهم ومن قام بالواجب يلزمه الا ينتظر على عمله مكافأة او شكراً ولكن قيام المرء بالواجب لا يدعو الى كل هذا الاحتراس ولاسيما اذا كانت الظروف الملازمة لحالة القائم بهذا الواجب تستدعي بعض التصريح دفعاً للشبهات ورداً لكيد أعداء الوطن الى نحورهم

هذا من جهة ومن جهة أخرى فلم يقم حتى الآن في الشعب اللبناني من كان كفوءاً للدفاع عن حق وطني عام ولو فرض جدلاً أنه وُجد فمن يعارضه من رجال الاكليروس اذا كان مخلصاً في دفاعه يشتغل عن رغبة حقيقية في مصلحة بلاده لا حباً بالوظائف او قضاء لمصلحة خصوصية ثم ان تدخل الاكليروس في شؤون لبنان انما كان سببه ضعف الشعب اللبناني ولم يعودهم ذلك الا اللبنانيون انفسهم فهم يلتجئون اليهم في جميع شؤونهم بحيث لا يجري أمر في لبنان من غير ان يكون لهم فيه شأن على حد ما قيل : « في كل واد أثر من ثعلبة »

قال البستاني العلامة اللبناني الشهير عن رجال الدين في كتابه « الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده » ما نصه :

« فانهم لا يزالون في جميع البلاد العثمانية ذوي المكانة العالية والنفوذ البعيد . فاذا تقدموا على هذا النهج القويم تبعتهم امم وزادوا مكانة واحتراماً واطالوا حياة نفوذهم ومكنوا سعادة مواطنيهم » . الى ان قال : « ولما وقفت

حوادث سنة ١٨٦٠ ووجد القتيل المسلم مطروحاً في احد الازقة وثارت تلك الثائرة في صدور الاهالي توقع جميع الاشرار حدوث مذبحة ترتعد لها الفرائص ومع هذا فان الشيوخ منا يروون ما شاهدوه من تعاضد الشيخ محمد الحوت والمطران بطرس البستاني ذلك التعاضد المكين وتآخيهما وكلاهما من جلة خدمة الدين وما انقضت تلك السنة والتي بعدها حتى اخذ وجهاء المدينة بمؤازرة البعض من رجال الدين ينظرون في الوسائل المؤدية الى تبديد الاحقاد فما اتت سنة ١٨٧٢ حتى كانت تألفت منهم جمعية هذا غرضها . » . ثم قال : « ولقد طالما شكا الناس من بعض خدمة الدين استبداداً يضاهي استبداد الحكام ولا غرو بذلك فانهم ذوو سلطة وكل ذي سلطة آنس ضعفاً وجهلاً بمن حوله مال الى الاستئثار بالحول والطول . ولقد طالما قيل فيهم ايضاً ما يقال في ضعاف الحكام من سياسة التفريق حرصاً على سيادتهم الخ »

فاذا كان هذا شأن اللبنانيين مع رجال دينهم فلماذا لا يستقلون عنهم اذا كانوا يأنسون من انفسهم مقدرة على العمل من دونهم ولماذا يلجئونهم الى التداخل في امورهم ويتضاءلون امامهم ذلك التضاؤل الذي يفتح لهم السبيل للاستئثار بالنفوذ ومع هذا فان الحرية التي حصل عليها اللبنانيون من شأنها ان تقلل من هذه المداخلات وتضعف مفعولها ولا بد ان تقوّم ما اعوجّ من الخطة التي يتبعها بعضهم لان اقلام الكتّاب تتناول ما فسد وصلح من امورهم فتنتقدها وتمحصها ولا يخفى ان الحذر من الانتقاد وحده كافٍ لتعديل خطة الاكليروس وجعلها منطبقة على رغائب الشعب اللبناني وما

زالت حرية المطبوعات التي ابيحت لهذا الشعب كافية وحدها لاصلاح الحال اصلاحاً محسوساً فلم يعد ثمة من حاجة الى الانضمام للدولة تخلصاً من سيطرتهم ونفوذهم ولا سيما اذا كان من مصلحة الدولة ان تشد ازرهم وترعى مصلحتهم مراعاة كل حكومة حكيمة عاقلة لاي جمعية قوية محترمة عزيزة الجانب . فاذا تقرر ذلك (ولا اخال المتنورين من احرار اللبنانيين ينكرونهُ) فتكون دعواهم بأنهم يطلبون الانضمام الى الدولة تخلصاً من سيطرة الاكليروس باطلة او على الاقل غير كافية لحمل شعب برمته على التنازل عن امتيازات لا تذكر الى جانبها امتيازات الاكليروس التي يئن اولئك الاحرار منها ويستثقلون وقرها على عواتقهم

على اني لا انكر ان من الاعمال التي يأتيها بعض اقرباء الاكليروس والمنتمين اليهم ماهو خارج عن الاعمال المشروعة الممدوحة ولا انكر ايضاً ان من الاكليروس انفسهم من ليسوا على الصراط المستقيم الذي يتحتم عليهم اتباعه وفي سيرتهم ما يوجب الانتقاد ولكن المنتقد يجب ان ينظر الى هذا الفريق منهم نظر الحكيم العاقل فيعترف اولاً ان بين انسباء الامراء والملوك انفسهم من يفسدون في سيرتهم العوجاء ما يقوم به اولئك الملوك من الاعمال الجليلة وان بين كل مجموع مهما عظم شأنه وصلحت خطته واستقامت اعماله وصفت نواياه افراداً فاسدي السريرة سيئي السيرة لا يصح ان يكونوا اعضاء عاملين في هذا المجموع فهل من الصواب ان نقول في هؤلاء الملوك ما لا يطلق على احقر الناس شأناً واسفههم رأياً لاعمال فاسدة اتاها غيرهم بمجرد انتساب هذا الغير اليهم او من الادب ان نصم ذلك المجموع

كله بوصمة تتردد في الصاقها باحقر المخلوقات لمجرد قيام بعض افراده باعمال فاسدة هو بريء منها و بعيد عنها بعد الارض عن السماء

وللمسألة وجه آخر لا يخلو البحث فيه من فائدة . ان المقامات الرسمية في اوربا تعتبر الاكليروس الماروني قادة الشعب اللبناني وزعماءه الحقيقيين وهم على صواب فيما يعتقدونه لان الاكليروس منذ سنة ١٨٦٠ هم اصحاب النفوذ الاكبر والسيطرة التامة على الشعب اللبناني وقد حلوا في في ذلك محل الامراء والمشايخ . ومما زاد في نفوذهم انهم قابضون على زمام الثروة في البلاد والثروة كما لا يخفى اساس القوة ومورد النفوذ فلا غرو اذا كانوا مسموعي الكلمة مرعيي الجانب من المقامات الرسمية في اوربا خصوصاً وان الاوربيين يعرفون حق معرفة ان لبنان متوسط في بلاد هي مهد الاديان وان خدمة الاديان فيها يمثلون حقيقة الشعب الذي يدين بدينهم وانهم اذا ما ابدوا رأياً او طالبوا بحق مهضوم او استرحموا او استنجدوا دولة اوربية فانما يكونون يفعلون بالنيابة عن مواطنيهم ويعربون عن ميل شعب برمته ولذلك لم نسمع مرة ان الشعب اللبناني نال حقاً مهضوماً او فاز بمنحة ما من دون وساطة رجال الدين وهي حقيقة لا مراء فيها يدركها كل من له المام بما للاكليروس من النفوذ والسيطرة على الشعب اللبناني . وزد على ذلك انهم وطنيون كسائر اللبنانيين لهم ما لهم وعليهم ما عليهم فان اشتغلوا لصالح لبنان فانما يشتغلون عن صدق نية واخلاص تام

فما زال الامر كذلك وما زلنا مفتقرين الى رجال يخصلون النية لنا

ويشتغلون بخير بلادنا ولا نجدهم الا بين الاكليروس وما دام سراتنا وعياننا لا يحركون يداً لنصرتنا وكلنا مهتم يشؤونه الخصوصية فلندع الاكليروس يهتمون هم بمصالحنا الى أن يقوم منا أناس يكفون ايديهم ويغنون البلاد عن مساعيهم واعمالهم . ونحن اخبر من كل انسان بما يعمله اولئك القوم لخير الجبل خلافاً لما يتوهمه بعض الجهلاء من انهم يعملون على ضرره ولولا ما في التصريح بذلك من الملاحظات والمحذورات لاوردت اكثر من شاهد حسي تأييداً لكلامي لا سيما وانا اعلم علم اليقين انه لا بد ان يتهمني السواد الاعظم من القراء باني محمول الدفاع عنهم مضطر بحكم الظروف التي اوجدني فيها انتسابي اليهم الى تبييض صفحتهم ونفي ما اتهمهم به اعداء الوطن والدين ظلماً وافتراء من انهم انما يحرضون القوم على الاحتفاظ بنظام لبنان صيانة لمصالحهم وحرصاً على نفوذهم وسلطتهم

* * *

شعار الدولة ونظام لبنان

ان شعار الدولة العثمانية : الاخاء والحرية والمساواة . اما الاخاء فهو موجود عندنا منذ القدم وانا من عاداتنا واخلاقنا وتربيتنا المسيحية اقوى دافع اليه وقد شهد لنا الاجانب انفسهم به وكفى بما يجري عندنا في المآتم والافراح والمجتمعات العمومية وفي كل ظرف من الظروف التي كانت تستدعي تآخي افراد الشعب اللبناني وتضافرهم كأن تحرجهم بعض الاحوال الى الخروج على عدو خرق حرمة جامعتهم القومية او استباح اموالهم وارزاقهم ونكث بعهده معهم او استذلهم او عرض لهم امر يدعو الى التآزر

كأن يستبد حاكم بهم ويستأثر بمرافق بلادهم الى غير ذلك من الاسباب التي تستلزم التعاون والتعاضد على دفع شرّ وجلب منفعة كفى بكل ذلك دليلاً على وجود روح الاخاء بينهم مستحكم الحلقات متمكناً من قلوبهم

اما الحرية فليس في نظام لبنان ما يحظرها على سكانه واذا كانت محظورة عليهم لعهد الحكومة الاستبدادية الماضية فما ذلك الا من اهمالهم وتراخيهم ولو طالبوا الدول بها في ذلك العهد وثبتوا على الطلب والحّوا به لما وجدت هذه الدول سبيلاً الى الرفض ولكن لهم من المراقبة الشديدة التي جرت لعهد الحكومة الماضية مجرى الامثال بعض العذر عن اغفالهم هذا الامر الذي نغتفره لهم كما نغتفر لهم اموراً اخرى كثيرة هي من اقدس حقوقهم المهضومة ولم يقعدهم عن المطالبة بها سوى ما اشتهر عن رجال المابين من الانانية والظلم . وقد صرّح غبطة بطريرك الموارنة في حديث جرى له مع القائم مقام سعد الدين بك مندوب جمعية الترقي في سالونيك اثناء زيارته له في الديمان في الصيف الماضي بما لا يخرج عن هذا المبدأ مما لا حاجة بي الى تكراره هنا

اما الآن وقد انقرضت دولة الاستبداد واندثرت معالم الظلم واطلقت الاقلام من معاقلها والالسنة من مراقدها وزالت المراقبة والمراقبون فلم يعد من سبيل الى الاشفاق على حريتنا من سطوة حاكم مهما عظم شأنه وبتنا نتوقع لوطننا العزيز فوائد جليلة من وراء هذه الحرية على ماجاء في عرض الكلام عن الاكليروس

اما المساواة فمن الامور التي ورد عليها نصّ صريح لا يقبل التأويل

والتخريج في نظام لبنان وقد خصها مندوبو الدول الست الذين وضعوا هذا النظام بهذا النص الصريح لما روي لهم من ظلم الحكام في الرعية حتى سنة ١٨٦٠ وخصهم الاعيان واصحاب الثروة في البلاد بمنح وامتيازات كانوا يتوارثونها خلفاً عن سلف حتى جرت في الجبل مجرى القواعد المقررة واصبح اولئك الاعيان اصحاب الحول والطول في البلاد يتصرفون بشؤون اللبنانيين تصرف المالك المطلق بملكه كما هو معروف عند كل من عرف شيئاً من تاريخ لبنان . فكان اول ما وجه اولئك المندوبون اهتمامهم اليه مسألة هذه الامتيازات التي كانت السبب الاكبر في مذابح سنة ١٨٦٠ المشهورة فالغوها الغاء تاماً وجعلوا المساواة بين افراد الشعب عامة شاملة لجميع الامور وعلى هذا الاساس بنوا النظام الذي وضعوه لنا . ولم يستثنوا من ذلك الا الوظائف وذلك لحكمة تقضي ظروف الحال والمراكز المخصوصة التي كانت تشغلها كل طائفة من الطوائف التي يتألف منها الشعب اللبناني بمراعاتها والعمل بها فرأوا ان الضرر البليغ الذي اصاب الموارنة في حوادث سنة ١٨٦٠ يدعو الى تمييزهم عن سواهم خصوصاً ومنهم يتألف معظم الشعب اللبناني فرأوا ان يعيضوهم ما فقدوه من الاموال والارواح عملاً بما يقتضيه العدل فخصوهم بشيء من الوظائف الكبرى والوظائف العسكرية وجعلوا عددهم في الوظائف الصغرى ضعف عدد موظفي الطوائف الاخرى . وفي ما خلا ذلك فلم يميزوا طائفة عن الاخرى بشيء ولم يمنحوا اصحاب الامتيازات القديمة من اعيان الجبل ما يساوي قلامة ظفر منها .

فاذا كان حكام لبنان آنسوا من اللبنانيين ضعفاً وخمولاً ونقضوا احكام

النظام ولم يعملوا بكل مواده ولم يراعوا قاعدة المساواة في تعيينهم الحكام الحايين واجراء العدل بين الرعية على ما تقتضيه هذه القاعدة فما ذلك الا لتقاعد اللبنانيين عن الاخذ بايدي اولئك الحكام وارشادهم الى مواقع الخلل من شؤون الجبل ولاغضائهم عن هفواتهم والجائهم بما كان يدس بعضهم لبعض من الدسائس الى مخالفة نظامهم والجري معهم على ما تشاء اهواؤهم وتستلزمه سياسة الدولة العثمانية في ذلك الحين . اما النظام بحد ذاته فقد كان وافياً بحاجات الجبل في ذلك العهد وكان يرجى ان يجني اللبنانيون منه اضعاف ما جنوه من الفوائد لو احسنوا تطبيقه على احوالهم وحاجاتهم ولم يمهدوا لحكام الجبل سبيلاً الى نقضه والخروج عن احكامه الى ما ينطبق على مشرب الدولة ويوافق سياستها

والخلاصة ان شعار حكومة تركيا الدستورية الجديدة الذي هو « اخاء . حرية . مساواة » متوفر لدينا في نظامنا المخصوص ولا حاجة بنا الى الاشتراك بمجلس المبعوثان او الانضمام الى الدولة للحصول عليه . اما اذا كان غرض احرار اللبنانيين من طلب الاشتراك او الانضمام غير ماقدمنا فدونهم من الادلة والبراهين مالا يقع تحت حصر وهذا نموذج منها :

* * *

ما يقال في ضم لبنان الى الدولة

يقال ان الدولة لابدّ ان تضم لبنان اليها عاجلاً او آجلاً سواء رضيت الدول بهذا الضمّ او لم ترضَ وعليه فالافضل لنا ان نطلب الانضمام اليها من تلقاء انفسنا لئلاّ تكرهنا عليه يوماً ما خصوصاً وان لنا في هذا الانضمام

هذا الضم مازالت لم تورد لها الشواهد الحسية على نبالة قصدها منه ولم تحسن سياسة رعاياها وذلك اشفاقاً من هذه الدول علينا من حيف يحل بنا وشر يقع علينا ان هي وافقت الدولة على الحاقنا بها بل ضناً منها على نظام عنيت بوضعه اشهراً ومكنت به الامن والراحة من بلاد بسطت عليها حمايتها سحابة نصف جيل كامل فلا تريد ان تلغي هذا النظام من غير ان تجد لهذا الشعب الذي شملته بعناية خاصة كل هذا الزمن نظاماً آخر اضمن لمصالحه واكثر انطباقاً على حاجاته وملائمة لحاله. كلا انها لا تقدم على هذا العمل ولا سيما اذا كانت الدولة التي ترغب في ضم هذا الشعب اليها لم تحسن بعد ترتيب بيتها قبل ان تهتم بترتيب بيوت الآخرين . وان اعترض قوم على هذا البرهان بقوله : انه ليس للسياسة قلب كما يقول الافرنج ولا يهم الدول ضمتنا الدولة اليها او لم تضمنا . قلنا من نفس اعتراضه حجة عليه . لان هذه السياسة التي يقال فيها ان ليس لها قلب اي انه لا تراعى فيها العواطف والاميال هي نفسها تقضي على الدول بالحذر الشديد من الدولة والتفكير طويلاً قبل موافقتها لها على ضم لبنان اليها لانه لا يبقى اذ ذاك من سبب لرعاية حاسات الدولة العثمانية لا من هذا القبيل ولا من غيره ولا سيما اذا هب اللبنانيون للمناضلة عن امتيازاتهم القديمة العهد بما عز وهان واستنجدوا بالرأي العام في اوربا كما فعلوا في المدة الاخيرة

ومن المعلوم الذي ليس عليه من نكير ان لبنان لم يخضع قط للدولة العثمانية خضوعاً تاماً ولم تأخذه هذه الدولة بحرب عنوة بل تسليماً على شرط ان يبقى على كيانه من حيث الادارة الداخلية التي لم تتعرض لها

الدولة من اول امرها مع ما كانت عليه من الصولة والاقتدار . اما نظام لبنان الحالي فلم يكن نعمة حديثة لمعشر اللبنانيين وانما كان رابطاً جديداً يربطه بالدولة والدول الاوربية العظمى بحيث قد قضى على بعض امتيازاته واستقلال ادارته السابق بالبطلان فلو نزع هذا النظام لعاد لبنان الى حالته السابقة له وربما كان ذلك افضل من الحالة الحاضرة التي لا ينكر ما فيها من الخلل الظاهر والنقص المبين

فاذاً لا خوف على اللبنانيين من ان تضمهم الدولة اليها عنوة بالغاء نظامهم الذي يقضي الغاؤه شرعاً بعودهم الى حالتهم السابقة له او ان ترفض طلبهم اذا رأوا ما يرغبهم في الانضمام الى رعاياها ونظاماتها الدستورية العامة سواء طلبوا ذلك اليوم او غداً . ومن ثم فلا شيء يدعو الى التسرع في هذا الطلب مهما يكن من الامر

*\
* *

الكتاب ونظام لبنان

منذ نشر الدستور العثماني من مدفنه بعد ان نسجت عليه عناكب النسيان مدة ثلاث وثلاثين سنة وكاد يبليه الزمان هاج في قلوب اللبنانيين عوامل الغيرة واخذوا يتساءلون ويتباحثون في ما يجب عليهم عمله تجاه الحركة التي قام بها احرار العثمانيين وقلبوا في احداثها صفحة من تاريخ الدولة العثمانية مشحونة بعبر الزمان وعظاته فانشأ كتابهم في كل صقع وجدوا فيه مقالات ضافية الذيول باحثين منقبين عما فيه الافضل ولم يحجم فريق منهم عن استطلاع آراء رجال السياسة في كل ناحية وعلماء القانون الدولي وكثير من حملة

الدولة من اول امرها مع ما كانت عليه من الصولة والاقتدار . اما نظام لبنان الحالي فلم يكن نعمة حديثة لمعشر اللبنانيين وانما كان رابطاً جديداً يربطه بالدولة والدول الاوربية العظمى بحيث قد قضى على بعض امتيازاته واستقلال ادارته السابق بالبطلان فلو نزع هذا النظام لعاد لبنان الى حالته السابقة له وربما كان ذلك افضل من الحالة الحاضرة التي لا ينكر ما فيها من الخلل الظاهر والنقص المبين

فاذاً لا خوف على اللبنانيين من ان تضمهم الدولة اليها عنوة بالغاء نظامهم الذي يقضي الغاؤه شرعاً بعودهم الى حالتهم السابقة له او ان ترفض طلبهم اذا رأوا ما يرغبهم في الانضمام الى رعاياها ونظاماتها الدستورية العامة سواء طلبوا ذلك اليوم او غداً . ومن ثم فلا شيء يدعو الى التسرع في هذا الطلب مهما يكن من الامر

*
* *

الكتاب ونظام لبنان

منذ نشر الدستور العثماني من مدفنه بعد ان نسجت عليه عناكب النسيان مدة ثلاث وثلاثين سنة وكاد يبليه الزمان هاج في قلوب اللبنانيين عوامل الغيرة واخذوا يتساءلون ويتباحثون في ما يجب عليهم عمله تجاه الحركة التي قام بها احرار العثمانيين وقلبوا في احداثها صفحة من تاريخ الدولة العثمانية مشحونة بعبر الزمان وعظاته فانشأ كتابهم في كل صقع وجدوا فيه مقالات ضافية الذيول باحثين منقبين عما فيه الافضل ولم يحجم فريق منهم عن استطلاع آراء رجال السياسة في كل ناحية وعلماء القانون الدولي وكثير من حملة

الاقلام في القطرين السوري والمصري حتى انكشف وجه الحقيقة بأن من الواجب على كل ذي امتياز ان يحتفظ بامتيازه الى ان ينزع منه قسراً ومع ذلك فما زال في لبنان من يرومون اشراكنا بمجلس النواب العثماني اما عن اعتقاد منهم ان ما نشر حتى الآن من الآراء المخالفة لهذا الاشتراك انما هو مخالف لمصلحة اللبنانيين واما عن تشبث اعمى هو نتيجة جهلهم بالشؤون العمومية واما عن تعلق بمبدأ من حيث هو مبدأ زيد من الناس لا من حيث هو مبدأ صحيح يجب تأييده . ومهما يكن من سياسة اولئك الافراد القلائل وخطتهم العوجاء فحسبي ان انقل اليهم على سبيل الذكرى خلاصة ما دار من الاحاديث بين بعض عقلاء اللبنانيين ونخبة من كبار رجالهم وكتابهم وبعض زعماء الاحرار العثمانيين ومعتمدي الدول الاوروبية وكبار ساستهم المحنكين سواء كان في مصر وسوريا او في اوروبا نفسها

*
* *

رأي نخبة من احرار الاتراك في نظام لبنان

جرى لبعضهم حديث مع احد زعماء الاحرار في بيروت الذي يشار اليه بالبنان فسأله رأيه في موقف لبنان تجاه الدستور العثماني فقال له ذلك الزعيم الحرّ ما يؤخذ منه ان لبنان اكثر بلاد الله حظاً وتمتعاً بالراحة والهناء وان الشعب الذي تمتع براحة ليس بعدها زيادة لمستزيد مدة نصف قرن يجب عليه ان يتروّى كثيراً قبل ان يقدم على تمزيق نظامه فلا تأخذه الحماسة والعجلة فانه يخشى كثيراً ان تكون عاقبتهما وخيمة عليه خصوصاً

وهو من الشعوب التي تنزع الى الدعة والسكينة وتنقاد للرؤوس والزعماء بسهولة ومن الحق ان يذهب الطوس بزعيم من الزعماء الى ان يسخى بامتيازات منحت لهذا الشعب فيقع في شرّ عمله ومعظم الضرر الذي يلحق بهذا الشعب على يده انما يكون بمثابة رد فعل للضرر البليغ الذي يلحق به اولاً . اما نحن العثمانيون فلم يكن من شيء يحبب الينا الاحتفاظ بحالتنا الحاضرة لان الفساد كان قد عمّ جسم الدولة وسوس الاستبداد قرض قلبها فعمدنا الى الدستور ونحن غير واثقين بالنجاح فنجحنا بعون الله فكان انتقالنا هذا يعدّ في عرف المتمدنين والعالم اجمع انتقالاً فعلياً من عالم الفناء الى عالم البقاء ومن البائر الفاسد الى الباقي الصحيح او من القبيح الى الحسن اما انتم اللبنانيين فاذا عمدتم الى تمزيق نظامكم فتكونون قد سعيتم الى حتفكم بظلفكم لانكم تكونون صائرين من أحسن الى حسن وربما كان مصيركم من رديء الى ارداً واسوأ وهذا جنون محض ولا اخالكم ترتضون ان تلصق بكم وصمة الجنون

وقد حادث لبناني هنا حراً عثمانياً آخر يعد في طليعة الاحرار العثمانيين الذين قضوا في وادي النيل ردحا طويلاً من الدهر فقال له ما معناه بعد حديث طويل جرى بينهما عن الدستور العثماني : اما انتم اللبنانيين فلستم بمفتقرين الى دستورنا افتقار اهل الولايات اليه ولو خُيِّرت حتى بعد اعلان الدستور في السلطنة العثمانية بين ان اكون لبنانياً او غير لبناني لآثرت ان اكون لبنانياً بكل معنى الكلمة اي متمتعاً بالحقوق والامتيازات الممنوحة لسكان جبلكم بموجب نظامه الممتاز في الداخل وبجميع الحقوق التي

تتمتعون بها في الخارج بصفتكم عثمانيين وهي ميزة كما تعلم لم تحصل عليها امة من امم الارض

***

الاتراك يحسدون لبنان على نظامه

وكتب حر آخر في حاضرة السلطنة يعد من الطبقة العليا بين علماء الاتراك وكتابهم الى صديق له في مصر بعد مقدمة طويلة عن صلة العرب بالاتراك وما يتوقع من تحالف مصالحهم بعضها مع بعض في مستقبل قريب يقول على اللبنانيين ما مؤداه :

اما اللبنانيون فلا هم عثمانيون بكل معنى الكلمة ولا هم لبنانيون تماماً يعرفون ان يحرصوا على امتيازهم ويحافظوا على استقلالهم ووحدتهم مع انهم على ما يروي الراوون من اكثر شعوب الارض توقداً واشدهم ذكاء وقد نبغ منهم افراد يعدون في مصاف العلماء الاعلام والساسة المحنكين والناس هنا يتتبعون حركاتهم بكل اهتمام والراسخون في القانون الدولي عندنا يندهلون كيف انهم يميلون الى تمزيق نظامهم ويعمل فريق منهم على الانضمام الى الدولة بسرعة كذا عظيمة ورجال السياسة من حولهم يحذرونهم من عاقبة هذا العمل الذي يعد خرقاً في الرأي وتسرعاً ليس بعده تسرع وهم صم لا يسمعون وهل من خطأ اعظم من ان يمزق هذا الشعب في ساعة نظاماً اشتغل فيه مندوبو ست دول اوربية مدة اشهر كاملة وهو غير آمن من مصير الامور ولا يدري ما يكون شأنه مع الدولة بعد طرح هذا النظام . كنا بالامس نحسد هذا الشعب الآمن على امواله وارواح بنيه ومصالح بلاده نحسده

على غبطته وهنائه في ظل نظامه . فاذا به اليوم يحسدنا على دستورنا ويرغب في الاستظلال بظله وهو عمل ننظر اليه بعين السرور ونقابله بالارتياح نحن الاتراك ونشكره عليه شكراً جميلاً ولكني الآن لا انظر الى هذا العمل بصفتي تركياً حراً بل انظر اليه نظر بصير ناقد يرقب الامور بعين مجردة عن الغرض وينظر فيها الى الوجه الذي تستلزمه المروءة ويقضي به العدل فلا أرى هذا التسرع من اللبنانيين في طلب الاشتراك بمجلس المبعوثان محموداً سليم العاقبة والله ولي الرشاد .

واجتمع لبنانيان بكبير من احرار العثمانيين في مصر فحادثهما عن لبنان وقال لهما في عرض كلامه عنه هذه العبارة : والله لو خُيِّرت بين العثمانية او اللبنانية فقط بدون العثمانية لفضلت اللبنانية »

تصريح عظيم الشأن

وقد جرى لبعضهم حديث مع احد كبار ساسة الانكليز عن الشؤون العثمانية تخللته حاشية عن لبنان تعرب بنوع ما عن الرأي العام الانكليزي في موقف لبنان الحاضر . ويؤخذ من هذه الحاشية ان الدوائر الرسمية في لندن تعتقد ان الشعب اللبناني عن بكرة ابيه يطالب الدستور وليس فيه من يرفض هذا الطلب الا فئة صغيرة لا تتجاوز واحداً بالمائة من الاهالي وان هذه الفئة انما هي فئة الاحرار المتعاملين اي ان اعداء الوطن قلبوا الحقائق رأساً على ذنب وافرغوا جعبة الدهاء في ترويقها واطلائها على رجال الحكومات الاوربية حتى داخل الشعوب المتمدنة ريب في امر اللبنانيين وباتوا يعتقدون كل الاعتقاد انهم يؤثرون الدستور على نظامهم ويريدون

ان يقوضوا اركان استقلالهم بايديهم . اما المحدث فاماط له اللثام عن الحقيقة بان بيّن له كيف ان فئة الاحرار الذين يكادون لا يتجاوزون الاصابع العشر عداً تعمل على هدم نظام لبنان قضاء لمآربها وبأي ازدراء وتحمس قابل الشعب اللبناني دعوتها اياه الى الجهاد في سبيل الدستور وكيف انه ملأ الارض صياحاً محتجاً عليها ومستنكراً عملها وسعيها ولجأ الى الدول الاوربية لحماية نظامه وحفظ استقلاله . فاخذت الرجل الدهشة وقال : عجباً ان ما اتصل بالدوائر الرسمية في لندن من اخبار الجبل مخالف لما اسمعه الآن فما هذا السرّ ؟ ثم اردف هذه العبارة بما معناه ان الامتيازات الممنوحة للبنانيين تغنيهم عن الدستور العثماني ومن الجنون ان يتنازلوا عنها ان لم تلجئهم الى هذا التنازل قوة قاهرة . ويظهر ان رجلنا يجهل علاقة دولته بطائفة من اللبنانيين او انه يتجاهلها ولو عرفها لوجد سرّ المسألة في هذه العلاقة . . . . ولكنه لا يجهل من جهة اخرى علاقة لبنان بالدول الاوربية الستّ الموقعة على نظامه ولذلك اشار بوجوب حرص اللبنانيين على نظامهم المضمون من هذه الدول الستّ بمعاهدة رسمية دون خرقها خرط القتاد

ومما يجدر بالذكر في هذا المقام ان بعض المقامات الرسمية في اوربا صرّحت لبعضهم برغبة الدول الاوربية في تأييد نظام لبنان اجابة لرغائب اللبنانيين الذين طلبوا منها تأييده وهي لا تقتصر على ذلك بل انها مستعدة ان تدخل بعض التعديل على مواده وتوسع اختصاص مجلس ادارة الجبل وان الدولتين اللتين تدعمان الآن الدستور العثماني هما اشد الدول الاوربية رغبة في تأييد نظام لبنان . وكفى بهذا التصريح دليلاً على صواب الرأي

القائل بلزوم الاحتفاظ باستقلالنا ولو الى حين

رأي اسماعيل كمال بك

وهناك تصريحات اخرى كان بودّي ألا اغفل عن ذكرها لو لم تكن بعض الظروف تقضي بكتمان امرها حيناً من الزمن الى ان نخرج من المضيق الذي وضعنا فيه اعداء الوطن وحسبي ان آتي هنا بشهادة وردت في رسالة مدرجة في مقطم ٢ يناير الجاري لمندوبه الخصوصي في الاستانة تؤيد ما اتفق عليه زعماء الاحرار الذين اتيت على ذكرهم من ان الراحة السائدة في لبنان انما هي من نتائج النظام الموضوع له . اما هذه الشهادة فقد نطق بها رجل من نخبة رجال الاصلاح في تركيا وهو اسمعيل كمال بك والي بيروت الاسبق واحد مبعوثي مقدونيا في مجلس النواب العثماني . قال : « وخذ هذا الجبل المسكين جبل لبنان فان اهله مستريحون والامن فيه موطد اكثر من الولايات التي تحيط به وما ذلك الا لان متصرفه مفوض مطلق اليد في تعيين رجاله فاهل لبنان واهل الولايات من طبقة واحدة وما يصح تنفيذه في لبنان يصح في الولايات السورية خصوصاً والعثمانية عموماً بلا جدال » ثم قال : « وانما اقصد بذلك ان تطلق يد الوالي في الامور الداخلية كالمعارف والصحة والبلديات وتعيين الموظفين فهذه الامور لا علم ولا دراية لنظارة الداخلية بها كدراية الوالي النبيه الذكي الذي يقف بنفسه على طرق الاصلاح »

رأي البرنس صباح الدين

وهو رأي البرنس صباح الدين نجل الداماد في الاصلاح العثماني . قال

من رأي هذا المصلح الشاب ان توزع السلطة الادارية على الولايات كما هي الحال في لبنان وهو على صواب وحق خلافاً لما يذهب فريق من الكتاب الى ان منح الاستقلال الاداري لاجزاء المملكة يؤدي شيئاً فشيئاً الى الاستقلال الكلي ولنا على فساد هذا الرأي شواهد كثيرة يضيق بنا المقام دون سردها هنا وحسب القارئ ان يعرف طرفة من سياسة اعظم الدول الدستورية كالمانيا والولايات المتحدة وانكلترا ليدرك صوابية رأي البرنس صباح الدين . وهذه انكلترا قد رأيناها تمنح من قديم الزمن البلاد التي تضمها الى سلطتها الاستقلال الاداري الداخلي وهي مع ذلك مطمئنة على سلطتها فيها مطاعة مسموعة الكلمة وقد اتسعت املاكها بفضل هذه السياسة اتساعاً هائلاً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاجيال الغابرة

هذا الشاهد وغيره مما لا يقع تحت حصر يؤيد ما تقدم عليه الكلام من ان الاستقلال الاداري الممنوح للبنان بموجب نظامه المخصوص مما يجب الحرص عليه وبذل المهج والارواح في سبيل تأييده ومواصلة السعي الى حمل الدول على ادخال بعض التعديل عليه ليصبح منطبقاً على مصالحنا موافقاً لروح العصر الحاضر وافياً بحاجة البلاد من كل وجه ومعنى

اجتماع اللبنانيين في مصر

وقد عقد جماعة من اللبنانيين النازلين في مصر اجتماعاً في احد فنادق العاصمة في اوائل يناير (ك ٢) سنة ١٩٠٩ لاجل المداولة في موقف لبنان الحاضر ازاء دولتنا الدستورية الجديدة وقرروا باجماع الآراء ان يسعوا الى المحافظة على نظام لبنان ضمن حدود معقولة بحيث يجمعون الى الحرص على

الامتيازات الممنوحة للجبل بموجب نظامه الخصوص الاخلاص التام للدولة الدستورية الحرّة التي انما كان اللبنانيون اول من طرب وابتهج للانقلاب العظيم العجيب الذي احدثه فيها رجال احرارها العظام وكانوا في كل صقع وجدوا فيه من بلاد الله الواسعة في مقدمة الذين اقاموا الحفلات العظيمة ابتهاجاً بالدستور واحتفاء برجاله واعوانه كما تشهد جميع صحف العالم العربي والتركي وكما شهد ايضاً زعماء الاحرار انفسهم وكبار رجال الدولة ومنهم والي اليمن الجديد في تصريح له نقله الينا احد مراسلي المقطم الاغرّ في بور سودان في ١٩ يناير سنة ١٩٠٩

وقد ورد على اللجنة اللبنانية يوم اجتماعها الاول في مصر من احد كبار السوريين الذين يمتازون بسمو الادراك والنظر البعيد خطاب عن موقف لبنان ازاء الدستور العثماني وقد ضمنه من البراهين العقليه والقانونية في وجوب الاحتفاظ بنظام لبنان ما يصح ان يتخذ حجة قاطعة على تأييد ما تقدم من الكلام في هذا الموضوع وكان بودّي ان انشره هنا لو آنست من صاحبه ميلاً الى ذلك

***

الخلاصة

والخلاصة ان امامنا الآن امرين لا وسط بينهما وهما اما ان نمزّق نظامنا ونقضي على استقلالنا وامتيازاتنا قضاء مبرماً وننضم الى اخواننا العثمانيين انضماماً حقيقياً معنى ومبنى حتى يكون لنا ما لهم وعلينا ما عليهم وهذا ما لا يوافقنا عليه في الوقت الحاضر من كان في رأسه ذرّة من العقل

واما ان نحرص على استقلالنا حرص البخيل على الدينار ونؤيد نظامنا بكل وسيلة ممكنة. والا فما زلنا نتراوح بين الموت والحياة تقدّم رجلاً وتؤخر اخرى فهيهات ان تقوم لنا قائمة او نستقرّ على حال وقد يمرّ بنا جيل بكامله قبل ان نجني ثمرة شهية من حالتنا الحاضرة او نقضي منها وطراً يؤهلنا لان نمدّ في مستقبل قريب في مصاف الامم الراقية فعلاً لا اسماً . لاسيما ونحن في منعطف من التاريخ من اشدّ المنعطفات خطراً على حياتنا القومية واقل هفوة نرتكبها فيه تسجل لنا الفضيحة والعار وتؤخرنا سنيناً طوالاً الى الوراء . فالى الامام اذاً الى الامام ايها اللبنانيون فلكم من عبر تاريخكم الماضي ما يفسح لكم السبيل لانتهاج الخطة التي تبلغكم الى مستقبل زاهر حافل بآيات بينات تؤلف سفراً جميلاً من تاريخكم المجيد انشاء الله

صفحة من تاريخ لبنان

ليس بين تواريخ الامم واساطير الاولين تاريخ مبعثر ليس بين حوادثه رابط ولا تسلسل كتاريخ لبنان فهو متقطع وفي كل قسم من تواريخ الشرق نتفة منه وطرفة من حوادثه حتى ان المؤرخين السوريين انفسهم وهم اخبر المؤرخين باحواله لم يتمكنوا من ضبط حوادثه وتنسيقها وسوقها سوقاً يمكن معه ان يرسخ في ذهن المطالع شيء واضح من هذه الحوادث

يؤثر عن لبنان انه قبل الازمنة الاولى من التاريخ لم يكن مأهولاً بالسكان كسائر جبال سوريا وبر الاناضول وكانت تغشاه غابات الارز في شماله وبعض انواع اخرى من الاشجار ولا سيما العفص والسنديان في اواسطه والصنوبر في جنوبه بدليل ما بقي من آثارها في تلك الجهات حتى ايامنا هذه .

واول من عرفه من الشعوب التي نشأت في تلك الاصقاع او جاءتها من الخارج انما هم الفينيقيون جاءوا سوريا من الخليج العجمي واستقروا في سفحه على السواحل البحرية من طرابلس الى صور وصيدا وسميت تلك البقعة فينيقيا نسبة اليهم . وكان لبنان في ذلك العهد غاصاً بالغابات فكانوا يستخرجون منها ما يحتاجون اليه من الاخشاب الصلبة لصنع مراكبهم التي الفوا منها اساطيل كبيرة كانت تحمل تجارتهم الى اطراف المعمور . ولكثرة ترددهم اليه اضطر فريق منهم للاقامة في جهات كثيرة منه مسوقين الى ذلك بحكم الحاجة كما هو الحال في سائر بلاد الله . فبدأوا اولاً بتشييد

منازلهم من جذوع الشجر ثم تطرقوا الى تكييفها حسب الحاجة عملاً بناموس الرقي الطبيعي وتفرقوا جماعات فبنت كل جماعة منهم مزرعة واخذت هذه المزارع تتسع وتنمو وكلما تكاثر نسلهم ومست الحاجة الى تشييد المنازل فيها . ولكنهم لم يتركوا في الجهات التي اقاموا فيها آثاراً تذكر لان اقامتهم هناك كانت الى وقت ما فلم يتخذوها موطناً لهم وظلت علاقاتهم بسكان السواحل متواصلة عدا عن انهم كانوا من الطبقة السفلى من الشعب ولم يكن ينتظر ان يقوموا باعمال عظيمة تبقى آثارها الى عهد بعيد . اما في السواحل البحرية فقد تركوا آثاراً عظيمة وفي جبيل وصربا للآن شيء كثير من هذه الآثار وفي بيروت ايضاً شيء منها . وقد ملكوها دهراً طويلاً وكانت تعرف لعهدهم باسم بيريتيس . وظلت مدينة جبيل قاعدة لملكهم ردحاً طويلاً من الدهر ثم وجهوا عنايتهم الى صور وصيدا فجعلوهما مركزاً لتجارتهم وحكومتهم وحصنوهما تحصيناً منيعاً .

اما قبل الفينيقيين فلم يروِ لنا المؤرخون ان شعباً من الشعوب الشرقية دخل لبنان واستوطنه وجلّ ما جاء في التاريخ ان الكنعانيين كانوا يقيمون في الجهة الشمالية من سوريا واما سهول الشام ووادي اورنت وسهول حلب فكان يسكنها الآراميون واما بقية الديار السورية فكان يسكنها الحثيون الذين كان لهم شأن عظيم في تاريخ سوريا القديم

وقد كانت سوريا منذ القدم موضع منازعات الامم الشرقية ومرسحاً فسيحاً تلعب فيه ادوارها وتمثل عليه رواياتها الدموية ومطمحاً لمطامع الدول الغابرة ومحطاً لرحال الشعوب . فقد ظلت دهراً طويلاً بين مدٍّ وجزر من

تنازع الشعوب عليها تتجاذبها الامم الفاتحة وتتطاحن من اجلها كالبابليين والاشوريين والحثيين والمصريين والفرس والرومان واليونان والمملكة الشرقية البيزنطية التي جعلت القسطنطينية (الاستانة) قاعدة لملكها الى الفتح الاسلامي ثم اخذها الاتراك السلجوقيون فالصليبيون فالتتر او المغول الذين تولوها بعد العباسيين سنة ١٢٥٩ الخ .

وبين سنة ٨٦٠ - ٨٨٥ قبل المسيح اخذها الاشوريون لعهد الملك تكلاد فالصر الاول فقسموها الى ممالك صغيرة واقاموا على كل مملكة منها ملكاً . ثم تنازعتها امم اخرى من بعدهم مدة خمسة اجيال الى ان فتحها اسكندر المقدوني (ذو القرنين) سنة ٣٣٢ قبل المسيح ولما اقتسم قواد الاسكندر الاربعة الممالك التي افتتحها دخلت سوريا في قسم احدهم سلوخس فتولاها سنة ٢٨٤ ق . م . ثم تعاقب عليها ملوك السلوخيين والبطالسة حتى سنة ٦٤ ق . م . حيث دخلت في حوزة الرومانيين لعهد بومبه . ثم استولى عليها ملوك القسطنطينية وبقيت في حيازتهم سنيناً طوالاً حتى ايام هرقل الملك والفتح الاسلامي فملكتها دولة الامويين فالعباسيين اجيالاً طويلة الى ان ضعفت شوكة العباسيين فاستولت عليها دولة التتر او المغول [1] ثم ظهرت دولة الاتراك السلجوقيين [2] وغزت بلاد

---

(١) استولت دولة التتر على سوريا سنة ١٢٥٩ بعد ان تقلص حكم الدولة العباسية عنها وقد جاءوا من الشرق الاقصى ولم تطل مدة حكمهم عليها

(٢) وفي منتصف الجيل الثالث عشر كانت دولة التتر او المغول لم تنقرض تماماً بعد وكانت قد استولت على قسم من المملكة الشرقية (مملكة الروم) فظهرت اذ ذاك

الشام وبيت المقدس وخربت مدائنها وضربت الذل والمسكنة على اهاليها وكثرت مظالمها على المسيحيين خاصة فاستنجدوا البابا والدول الاوربية فهبت الشعوب الافرنجية لنجدتهم واستولت على بلاد الشام بعد حروب كثيرة ووقائع هائلة يضيق المقام دون حصرها هنا وهي مشهورة بالحروب الصليبية وكان ذلك سنة ١١٠٨ . وظل الصليبيون هناك زمناً طويلاً وبعد موت نور الدين الزنكيدي او الزنكي ملك دمشق سنة ١١٧٣ افتتح السلطان صلاح الدين الايوبي الديار السورية سنة ١١٧٤ فطرد خلفاء نور الدين من الجهتين الجنوبية والغربية منها واستظهر على الصليبيين في انطاكية وطرابلس وما يليها حتى الفرات وطردهم من تلك الجهات وذلك بعد ان اسس الدولة الايوبية في مصر[1] وقد تمّ له كل ذلك من سنه ١١٧٤

دولة الاتراك السلجوقيين واستولت على القسم الاكبر من هذه المملكة وابتدأت ولايتها في مصر ثم عمت بلاد الشام وكان التتر يغيرون على الديار الشامية حيناً فحيناً ولكنهم لم يلبثوا ان انقرضوا . ومؤسس هذه الدولة عثمان ابن سلجوق (وهو غير عثمان ابن ارطغرل مؤسس الدولة العثمانية) ويتصل نسبه بالشعوب التي كانت تقيم في جبال القوقاس • وقد تغلب على اعمال آسيا و بلاد العجم • وقد ترك جماعته عبادة الاوثان واعتنقوا الاسلام وكانوا ينقسمون الى سبع طوائف

(١) واستمرت الدولة الايوبية في مصر حتى سنة ١٢٥٠ فانقرضت اذ ذاك من مصر بقتل الملك المعظم تور نشاه لابن الملك الصالح ايوب ونودي بامه شجرة الدر سلطانة على الديار المصرية و بعد ثلاثة اشهر من حكمها وجدت مقتولة وجثتها ملقاة خارج القلعة وفي ايامها اخلي سبيل الملك لويس ملك فرنسا من الاسر في دمياط وسار الى عكا . اما انقراض هذه الدولة من بلاد الشام فكان في سنة ١٢٥٢ حيث

الى سنة ١١٨٧ · وفي ايامه استتب الامن في جبل لبنان وامن بلاد كسروان (١) بعد ان اضطرمت نار الحروب والفتن فيها سبع سنين على اثر

استولى التتر (المغول) على البلاد واستظهر ملكهم هولاكو (وكان نصرانياً) على صلاح الدين يوسف الايوبي الملقب بالناصر (وهو غير السلطان صلاح الدين الذي انشأ الدولة الايوبية) وقتله وهو عاشر ملوك الايوبيين وآخرهم · وهكذا انقرضوا من مصر والشام بعد أن ملكوا فيها ٣٢ سنة

(١) وفي سنة ١٣٨٨ اغار أهل كسروان على بلاد الغرب (بلاد آل تنوخ) على اثر مساعدة الكسروانيين لمنطاش والتنوخيين للملك الظاهر برقوق فاستظهر الكسروانيون على آل تنوخ ودخلوا بيروت فنهبوا بيوتهم ثم زحفوا على بلاد الغرب (أي البلاد التي كانت واقعة تحت ولاية آل تنوخ وتشمل الغرب الاعلى والغرب الاسفل من قضاء المتن) وحرقوا قرى كثيرة منها فالتجأ آل تنوخ الى قرية الدوير واتى أهل الشوف لنجدتهم فارتد الكسروانيون عنهم وعادوا الى بلادهم

وكان امراء المردة يقيمون في كسروان وكانت تعرف لعهدهم ببلاد المردة نسبة اليهم ولم يطلق عليها اسم كسروان الا منذ سنة ١١٣٠ لعهد الامير كسرى وهو احد احفاد الامير الذي قتل في قب الياس في ايام الملك ابن مروان صاحب دمشق · وكان الامير كسرى ذا سطوة وبأس فسار الى القسطنطينية ودخل على ملك الروم فاكرمه وثبت عليه امارة كسروان وسماه كسرى فنسبت تلك البلاد اليه

وفي سنة ١٣٠١ زحف نائب دمشق جمال الدين الاقرم بجيش عظيم على كسروان فاجتمع مقدمو الجبال في جبيل وهجموا برجالهم على عساكر الشام وطرابلس وكسروهم وغنموا مالهم وخيلهم ثم جاء الاكراد من الازواق لنجدة عساكر السلطان ووقعوا في كمين نصبه لهم اهل كسروان وهلكوا عن آخرهم وكان مع عساكر جمال الدين امراء التنوخيين فقتل منهم اميران ثم غزا الكسروانيون بلادهم (غرب بيروت) واحرقوا منها صوفر وشمليخ وعين زونيه المعروفة الآن

ظهور بدعة فيها [١] ويذكر المؤرخون ان جبال النصيرية وجبال سوريا

بقرية العزونيه وبحطوش وما جاور هذه القرى من بلاد الغرب ثم ساروا الى معاد وهناك اقتسموا الغنائم . ومن المقدمين الذين شهدوا هذه الموقعة المقدم خالد صاحب مشمش والمقدم سنان صاحب ايليج والمقدمان سركيس وسعادة صاحبا لحفد وعنتر مقدم العاقورة وبعض مقدمين آخرين

وفي سنة ١٣٠٥ زحف اقوش الافرم حاكم دمشق بخمسين الف فارس وراجل الى جبال الجرد وبلاد كسروان فاجتمع الامراء والمقدمون بعشرة آلاف مقاتل فاستظهر عليهم لكثرة عدد رجاله وتوغل في البلاد ونهب قراها وفتك بسكانها

(١) والسبب في هذه الفتن انه في سنة ١١٤٤ قام رجلان في بلاد جبيل وانشآ بدعة فيها فذهبا الى ان للمسيح طبيعة واحدة ومشيئة واحدة (وهي تشبه بدعة اليعاقبة والنساطرة) فهاج ذلك الرأي العام وحدثت فتنة في البلاد ولما بلغ ذلك الملك الظاهر برقوق هاجم بلاد كسروان سنة ١١٤٩ بجيش عظيم وحاربها سبع سنين واحرقت عساكره القرى وقطعت الاشجار ونهبت المنازل ولم يبق في البلاد مكان عامر الا حصن معراب فان العساكر لم تقو على هدمه من اساسه وبات كسروان برّية مقفرة من جروده حتى سواحله وما يليه من بلاد جبيل ومدينة البترون ما عدا جهات نهر ابرهيم فانها ظلت آهلة ببعض السكان .وهرب نصارى جبيل وكسروان الى جبل الشوف واقاموا فيه ومنذ ذلك الحين ظهر فيه الموارنة ولم يكن فيه عائلة مارونية واحدة قبل ذلك العهد . قال المؤرخ : وبقي الحال كذلك الى ان استولى صلاح الدين الايوبي على سوريا وآمن سكانها على ارواحهم وارزاقهم

وفي سنة ١٢٨٧ انجد نصارى كسروان الافرنج في حصار طرابلس وكانوا لهم اليد الطولى في افتتاح اولئك الافرنج لها ولما اتصل خبرهم بحسام الدين لاجين الملقب بقراسنقر (وهو حاكم دمشق الذي صار فيما بعد ملكاً على مصر وسمي الملك المنصور وقتله المماليك) زحف بعساكره على كسروان لمعاقبة اهاليه .

واخصبها لبنان حفظت استقلالها في كل تلك الازمنة . وكانت الدول التي تستولي على سوريا تعجز عن اخضاع جبل لبنان اخضاعاً تاماً لوعورة مسالكه ولان الفوائد التي كان يرجى ان تجنيها من افتتاحه لا توازي الخسائر الفادحة التي تتكبدها في هذا السبيل . ولهذا كانت تكتفي ببسط حمايتها على امرائه وفرض جزية عليهم والاستعانة بهم على اخضاع العدو[1] كما كان الحال لعهد الامير فخر الدين المعني[2] وخلفائه وامراء

واستنجد عليهم الامير جمال الدين التنوخي حاكم بلاد الغرب (الجهة الواقعة غربي بيروت من لبنان) ومن جاوره من الامراء التنوخيين وكتب لهم ان من سبى منهم امرأة كانت له جارية او صبياً كان له مملوكاً ومن احضر منهم رأس رجل فله دينار . (تأمل) ولكنه لم يظفر منهم بطائل . فجردوا عليه ٣٠ الف رجل وكسروه كسرة عظيمة ولم يبق من رجاله احد وشقعوا رؤوس القتلى حتى جعلوا منها كدسة عظيمة ومن ذلك الحين سميت تلك الارض الشقمة وقبورهم باقية للآن . ثم عاد بعد حين لمحاربتهم بعساكر الشام وعساكر طرابلس

(١) كان من عادة امراء لبنان من قديم الزمن ان يواصلوا رجال الدول التي تبسط حمايتها على بلادهم بالهدايا ويستميلونهم تارة بالمال واخرى بالمؤن والذخائر والاقمشة وفي عهد الدولة العثمانية كان للصدر الاعظم وحكام الشام وطرابلس النصيب الاوفر من هدايا اولئك الامراء حتى انه لم يكن يستتب الامر لاحدهم بدون ذلك وبقدر ما كانوا يجودون بالمال على اولئك الحكام بقدر ذلك كانت تتسع مناطق ولاياتهم وتنفسح دائرة نفوذهم وسطوتهم ولذلك كانوا يتنافسون في العطاء وبسط الاكف سعياً وراء ذلك . وقد امتاز آل معن في عطاياهم المتوالية وتقادمهم الثمينة على سائر العشائر التي ملكت جبل لبنان ولذلك اتسعت ولايتهم حتى امتدت من حدود صور وصيدا الى حدود حلب . ويروى من هذا القبيل انه حدث ان

نصوحي باشا وزير السلطان احمد حنق على الامير فخر الدين لاتفاقه مع حاكم دمشق على محاربته وهو في حلب ولمساعدته علي باشا جنبلاط الذي كان خرج عن طاعة السلطان (وقد قتل علي باشا في حلب وفتك الوزير بثمانين الف من قبيلة التنجكية التي كان ينتسب اليها) . فارسل له الامير ثلاثمائة الف قرش مع ابنه وعمره وقتئذ تسع سنين فعفى عنه وأنعم على والده بسنجقية صيدا وبيروت وغزير . ثم عاد فنفر منه فارسل له ٢٥ الفاً واردفها بخمسين اخرى للسلطان و ٢٥ للوزير و ٥ آلاف لرسول الوزير فصفا خاطره وتركه حيناً . ثم عاد فتغير خاطر الوزير عليه فارسل له تقدمة مالية ومراكب مشحونة صابوناً وقماشاً الى ان رضي عنه وهكذا كان شأنه وشأن كل امير من امراء الجبل مع حكام الدولة ووزرائها ورجال حكومتها ومن نكد الطالع ان هذه العادة لم تزل متأصلة في لبنان الى ايامنا هذه مع انها كانت وما زالت للآن العامل الاكبر على تدخل رجال الدولة في شؤون الجبل وانشاء الاحزاب والخصومات بين أهاليه لما هو معلوم عند جميع من تتبعوا الحوادث التي جرت في لبنان منذ القدم حتى اليوم

(٢) امراء آل معن من قبيلة بني ربيعة (من العرب الايوبية) الذين كانوا يقيمون في بلاد نجد وديار ربيعة فظهر منهم رجل يدعى ايوب وكان فارساً شجاعاً فقام عليه سادة ربيعة واخرجوه حسداً من بينهم فرحل الى الجزيرة الفراتية (نسبة الى نهر الفرات) وتكاثر نسله هناك وكانت عشائره تعرف بعرب الايوبية نسبة اليه . ثم رحل امير منهم من الجزيرة الى جهات حلب ومات هناك بعد ان ترك ولداً سماه معناً . وبعد مدة من الزمن قدم الافرنج الى تلك الجهات واستولوا على انطاكية فاخذ الامير معن يغزوهم بعرب الايوبية حتى عظم امره

وفي سنة ١١١٧ غزا الامير معن الافرنج وتغلب عليهم ثم حارب بلدوين (من ملوك الصليبيين) بمعاونة جماعة من اتباع غازي امير الترك ولكن بلدوين كسره لكثرة جيوشه فرحل الامير معن بالعرب الايوبية الى ديار الشام ونزل في سهل البقاع. ثم ذهب الى دمشق ودخل على صاحبها وهو وقتئذ طغتكين فخلع عليه وجمله

من انصاره وامره ان يقوم بعشيرته من البقاع الى الجبال العالية من لبنان المشرفة على ساحل البحر ويتحصن فيها ويطلق الغارة منها على الافرنج النازلين في السواحل فرحل الامير في سنة ١١١٨ الى جبل الشوف وكان خالياً من السكان فاستعمره بمعاونة آل تنوخ امراء غرب جبل لبنان (ويراد بالغرب هنا الجهة الواقعة غربي بيروت من لبنان) وكان اميرهم بحتر جد الامير زهر الدين التنوخي فاتخذه الامير معن حليفاً له وعضداً على الافرنج فارسل له الامير زهر الدين عمالاً من عنده فبنوا له ولخاصته منازل جدارية متينة فسكنها واعتزل المضارب والخيام واخذ يحث اصحابه وقومه على البناء وتشييد المنازل حتى كثر البناء في الشوف وشاع ذلك في البلاد فقصده اناس من كل جهة استولى عليها الافرنج من حوران وديار الشام وحلب ومن جوار لبنان واطرافه وصار جبل الشوف حافلاً بالسكان وظل الامير معن حاكماً عليه زهاء ثلاثين سنة وهو اصل امراء آل معن واليه ينتسبون • ومن ذلك الوقت صار الجبل ينسب اليهم فيقال جبل بيت معن اي جبل لبنان • وادركته المنية في سنة ١١٤٩ م • وقد كانت اقامته في قرية بقعلين • ثم انتقل خلفاؤه الى دير القمر وجعلوها قاعدة لولايتهم • وخلف الامير معن ابنه الامير يونس على ولاية جبل الشوف سنة ١١٥٠ • وتعاقب امراء آل معن من بعده على حكم الشوف حتى امتدت سلطتهم كثيراً وعمت جبل لبنان وما جاوره من البلاد حتى انها بلغت من صور وصيدا الى حدود حلب • واشهر امراء آل معن الامير فخر الدين الاول • ومنهم الامير فخر الدين الثاني الذي بلغ من السطوة والنفوذ شأواً بعيداً وقد اشتهر امره بعد ان سافر الى ايطاليا واقام فيها مدة كان فيها موضع الاكرام والاعجاب عند امرائها وملوك اسبانيا •

ذهب الامير اولاً الى مقاطعة توسكانا وكانت في ذلك العهد تحت ولاية ملوك فرانسا فبالغ حاكميا ودوقيا ورجال الدولة في اكرامه وعين له الدوق راتباً واقام في خدمته حاشية كبيرة وانزله في اجمل قصور ليفورنو • ثم ذهب الى مسينا ومنها الى اسبانيا فرحب به سلطانها واقام في ضيافته مدة سنة ثم عاد الى توسكانا ورحل منها الى

آل تنوخ (١) وامراء الشهابيين (٢) وامراء آل سيفا وعساف وغيرهم من

سوريا لمشاهدة آله ثم رجع الى توسكانا وبعد مدة عاد بعياله الى لبنان بعد ان اقام في بلاد الافرنج خمسة اعوام وبقي حاكماً عليه الى ان ادركته منيته . وقد حارب الافرنج وانتصر عليهم في مواقع كثيرة وحارب حكام الشام وطرابلس وحلب وكان عدواً لآل سيفا حكام غزير ثم وقع الاتفاق بينه وبينهم في آخر سني حكمه بتزويج ابنه علي من ابنة يوسف باشا سيفا . ومما يذكر من هذا القبيل انه لما اجتاح آل سيفا بلاد الشوف ونهبوا آل معن وحرقوها اقسم الامير فخر الدين هكذا : « وحق زمزم والنبي المختار لاعمرك يا دير بحجر عكار » (ويريد بالدير دير القمر) وهكذا لما ظفر بهم في عكار واستولى على قلعة الحصن وهدمها نقل حجارها على الوف من الجمال الى دير القمر حيث وزعها على جميع بيوتها ولا سيما دور آل معن وهي حجارة صفراء لم تزل باقية للآن في بنايات آل معن القديمة . ومنذ سنة ١٦٩٠ اخذت سلطة آل معن تضعف من البلاد . وفي سنة ١٦٩٧ تقلص ظل ولايتهم عن جبل لبنان بموت الامير احمد المعني وبعد موته لم تلبث سلالتهم ان انقرضت لانه لم يرزق ذكوراً . وقد كان لآل معن منزلة رفيعة عند سلاطين آل عثمان وكانوا يخاطبون حكامهم كما يخاطبون الوزراء ورجال الدولة العظام وقيل انهم اعظم من حكموا سوريا من الولاة والنواب وقد اشتهروا بالشجاعة والاقدام وعظم امرهم في حروبهم مع الصليبيين وحكام الديار السورية من المسلمين

(١) آل تنوخ جاءوا الى لبنان من معرّة النعمان وهم ينتسبون الى الملك النعمان ابن المنذر ملك الحيرة الملقب بابن ماء السماء . ويذكر المؤرخون انه لما قتل برميذ ابن كسرى النعمان الاكبر رحل ابنه النعمان الاصغر ببعض قبائل العرب ونزل في الجهة الغربية من سفح جبل لبنان على مقربة من بيروت وكانت تلك الجهة اذ ذاك قفراً فاستقرت تلك القبائل فيها واستوطنتها مدة من الزمن . وكان بنو النعمان يحكمون فيهم اميراً وثبتت الامارة لبنيه من بعده . واول من اسس عشيرتهم ابو

امراء جبل لبنان الذين حكموا في الجيل الرابع عشر وما بعده حتى الامير

عبد الله محمد فولد ابرهيم وابرهيم ولد الحسين والحسين ولد علياً وعلي ولد بحتراً وبحتر ولد زهير الدولة الذي كان معاصراً للملك نور الدين الزنكي صاحب دمشق (سنة ١١٧٤) وكان الملك يحبه ولما مات ترك ثلاثة اولاد قتلهم حاكم بيروت (وهو من الصليبيين) غدراً وهدم الحصن الذي كانوا يقيمون فيه في قرية سرحمول (قرية بالقرب من الشويفات) وكان فيه جحى الملقب بجمال الدين ووالدته فهربت به الى الدوير (قرية مقابل مجد المعوش) فهدم الافرنج ذلك الحصن وحرقوا القرى المجاورة له . وفي سنة ١١٨٧ سار الامير جحى مع الملك الناصر لافتتاح بيروت ولما دخلها الملك بعساكره لمس رأس الامير وقال له : ها انا اخذنا بثأرك من الافرنج فطب نفساً . ثم ولاّه على بيروت وما جاورها من الجبل الواقع شرقيها من اعمال الدامور فتولى الحكم فيها حتى سنة ١٢٠٤ وكان مدة ولايته ملازماً الجهاد ضد الافرنج . وكان يتولاها قبل ان دخلها الافرنج الضحاك بن جندل بن قيس من البقاع وقد ولاه عليها الملوك الفاطميون . وقد امتدت ولاية الامير زهير حتى وادي التيم فكان يحكم الجهة الجنوبية والشرقية من لبنان . ثم تعاقب امراء آل تنوخ على تلك البلاد حتى سنة ١٣٠٩ حيث ابتدأت سلطتهم ان تضعف على اثر قيام الامير علي حفيد الامير علم الدين معن الرمطوني (صهر الامير ناصر الدين التنوخي) عليهم وقتله لاولادهم في عبيه لان عائلته كانت قد خرجت من حزب التنوخيين القيسيين وانضمت الى حزب اليمنيين . وقيل انه ما زال في عبيه للآن عائلة تسمى بيت امين الدين يتصل نسبها بآل تنوخ وهي من بقايا بيت القاضي الذي بنى احد المنتسبين اليه جسر القاضي ويقال ان امراء بيت ارسلان متفرعون من التنوخيين . وقد كان لآل تنوخ شأن عظيم في جبل لبنان ونبغ منهم امراء كثيرون . وكان لهم منزلة سامية عند الملوك والسلاطين ومنهم علي باشا التنوخي الذي كان آغا الانكشارية في الاستانة .

(٢) امراء آل شهاب قبيلة يذهب بعض المؤرخين الى ان نسبها يتصل ببني قريش . واول من ظهر واشتهر امره منهم الامير منقذ . وكانت تقيم اولاً في حوران ولما عزم السلطان صلاح الدين الايوبي على فتح الديار الشامية كان اول من عرف بذلك الامير منقذ فجمع عشيرته وقال لها انه لا بد ان يأتي صلاح الدين من مصر الى دمشق لمحاربة نور الدين سلطان الديار الحلبية والشامية فاذا ما اتى حوران والامراء الشهابيون فيها يغضب عليهم وهم من اتباعه ومحبيه ولهم عنده منزلة رفيعة فلا يروق له ان يراهم خاضعين لنور الدين . فاستصوب الجميع رأيه ورحلوا معه بعشائرهم الى غربي الديار الشامية ونزلوا على مقربة من الجسر اليعقوبي وكان ذلك في سنة ١١٧٢ . وفي السنة التالية رحلوا الى وادي التيم (على طريق الشام) وكانت اذ ذاك بيد الافرنج وقد كانوا اخذوها من الامير زهير الدين التنوخي . فجعلوا مقرهم في حاصبيا وحصنوها بالآلات الحربية واقاموا فيها المعاقل والحصون ولما عرف الافرنج بقدومهم خرجوا لمقاتلتهم وجرت عدة مواقع بين الفريقين انجلت من اندحار الافرنج واعتصامهم بالجبال العالية . وعرف بذلك الملك نور الدين فخلع على الامير منقذ . ثم اتصل خبر انتصار الشهابيين بالامير يونس المعني حاكم الشوف فسر كثيراً واخذ يتودد اليهم وزوج ابنته من ابن الامير منقذ ومذ ذلك الحين كثر التزاوج بين الاسرتين واستحكمت حلقات المودة بينهما وأخذ حكامهم يستنجدون بعضهم بعضاً في الحروب والغزوات وكثيراً ما اتفقوا على محاربة حكام الشام وطرابلس وعساكر الافرنج في جهات متفرقة من سوريا . وللاسرتين مواقع شهيرة مع آل سيفا في عكار وأمراء بيت الحرفوش في البقاع وغيرهم من الامراء والحكام وقد اشتهر من الامراء الشهابيين الامير بشير الكبير ابن الامير قاسم الذي تولى الحكم على جبل لبنان بعد الامير يوسف من سنة ١٧٩٥ الى سنة ١٨٤٠ حيث اقيل من الولاية وقضى آخر سني حياته في جزيرة مالطة وكان شجاعاً مهاباً لا يجسر احد ان يحدد نظره فيه وقد امتدت سلطته الى اطراف البلاد وكان بينه وبين محمد علي باشا مؤسس العائلة الخديوية مودة وقد انجد ابنه ابراهيم باشا في حصار عكا وغيرها

بشير الشهابي الكبير كما سيجيء[1]

من المدن . وهو الذي بنى سراي بيت الدين المشهورة . وكان آل شهاب يقيمون في حاصبيا ثم انتقلوا الى دير القمر

ومما يجدر بالذكر في هذا المقام انه في سنة ١٢٨٤ غزا التتر وادي التيم وحاصروا فيها الامير سعد شهاب حصاراً شديداً فدافع حتى يئس من الظفر ثم هرب بمن بقي من عشيرته واتباعه الى سهل البقاع وتبعه التتر حتى نهر الليطاني فاعتصم بالجبال وهو مثخن بالجراح وفقد اخوته وابناء اعمامه في القتال وحرق التتر وادي التيم وهدموا دور آل شهاب من اساسها ثم سار الامير سعد الى جبل الشوف فاعتصم بالامير بشير المعني ثم عاد الى وادي التيم فوجدها خراباً وقد نزح السكان عنها ولم يعد منهم اليها الا النزر القليل بعد ان ظلت مقفرة خمس سنين . و بعد زمن يسير مات الامير سعد بالوباء

(١) امراء آل سيفا وآل عساف ينتسبون الى قبائل كردية كان سلاطين الشام اسكنوها في سواحل لبنان من صيدا و بيروت حتى طرابلس واقاموها حارسة عليه لترد عن البلاد غزوات الفرنك (الافرنج) وكان احدهم المدعو عساف يقيم اولاً في الزوق ثم رحل الى غزير وشيد فيها قصراً والى جانبه جامعاً لم يزل اثره باقياً حتى الآن . وقد حكم كسروان مدة من الزمن وكانت ولايته تشمل البلاد الواقعة بين نهر الموت (في جديدة بيروت) ونهر البارد ثم خلفه في الحكم ابنه الامير محمد الذي مات بدون عقب . وقد حكم آل عساف على غزير من سنة ١٣٠٦ الى سنة ١٥٩٠ . اما ولاية آل سيفا فابتدأت منذ سنة ١٥٩٣ وذلك ان الشيخ ابو منصور حبيش ذهب الى بلاد عكا وعاد منها بالامير محمد سيفا وازوجه بارملة الامير محمد عساف فانتقل الحكم بهذا الزواج من آل عساف الى آل سيفا وخلف الامير محمد سيفا ابنه حسن الذي قتل في موقعة جرت له مع الامير فخر الدين المعني (فخر الدين الثاني) و بعد ان انتصر فخر الدين على رجاله سار الى غزير فنهبها وحرقها وضبط

وفي ايام الصليبيين كان حكام جبل لبنان يعرفون بامراء المردة وكانوا من الاشداء تضرب بشجاعتهم الامثال . ولما استولى الصليبيون على انطاكية وساروا الى بيت المقدس في ربيع سنة ١٠٩٩ وافاهم اولئك الامراء

املاك آل سيفا وكان ذلك سنة ١٧١١ • ثم وقع الاتفاق بين آل سيفا وآل معن بتزويج ابنة الامير فخر الدين من ابنة يوسف باشا سيفا وقد نبغ من هذه الاسرة يوسف باشا الانف الذكر وهو اول من تولى الحكم على طرابلس وما جاورها من البلاد وكان مقدمو جبة بشري يتولون البلاد بامره وقد حارب عساكر الدولة مراراً وخرج عن طاعة السلطان وعاد الى بلاد عكار حيث بنى الدور والقصور وشيد فيها حصناً منيعاً . وجرى له مواقع كبيرة مع آل معن وآل شهاب وتولى طرابلس مرات عديدة • وبعد موته أتبعت بلاد كسروان بولاية جبل الشوف وكان امراء الشوف يولون عليها حكاماً من مشايخ بيت الخازن وبيت حبيش (حكام غزير) وبيت الدحداح وغيرهم

وفي لبنان كثير من العشائر والعائلات التي حكمت بعض مقاطعاته كمشايخ بيت الخازن الذين حكموا بلاد كسروان مدة طويلة من الزمن ومنهم اربعة قناصل مثلوا الدولة الفرنساوية في بيروت في الجيل السابع عشر ومنهم الشيخ ابو نادر الخازن الذي صحب الامير فخر الدين المعني في سفره الى ايطاليا وبقي ملازماً له بعد ان عاد الى لبنان فجعله الامير مدبراً لاولاده وولاه على كسروان وجبيل • ومنها مشايخ بيت حبيش الذين حكموا غزير وما يليها بعد آل سيفا وآل عساف . ومنهم شديد بك حبيش قنصل الدولة العثمانية في باريس • ومنها مشايخ بيت الدحداح الذين جاءوا من العاقورة وحكموا فتوح كسروان في الجيل السابع عشر والتاسع عشر ومنهم السكونت رشيد الدحداح • ومنها مشايخ آل حمادة (متاولة) الذين حكموا جبيل والبترون وجبة بشرّي في الجيل السابع عشر . ومنها امراء بيت ابي اللمع الذين حكموا المتن في الجيل الثامن عشر والتاسع عشر ومنهم الامير حيدر ابي اللمع •

برجلهم الى منتصف الطريق [1] وهبوا من كل فج لنجدتهم بالمؤن

ومشايخ بيت الضاهر الذين حكموا الزاوية في الجبل الثامن عشر واصلهم من بيت الرز .
ومن الحكام الذين تولوا جبة بشري المقدم رعد الحصروني وحفيده المقدم خاطر
وهو اصل بيت السمعاني ومشايخ بيت عواد ومن فروعه بيت مطر وآل شلهوب
الذين رحلوا الى حلب وآل فهد جد بيت الشدياق الذين جاءوا الى عشقوت ثم
انتقلوا الى حدث بيروت و بيت بركات في يحشوش و بيت مسعد وثابت في عشقوت

وقد نبغ من كل هذه العائلات علماء اعلام يعدون في مصاف صفوة رجال
سوريا المعدودين وطدوا دعائم الطائفة المارونية ورفعوا شأنها حتى اصبحت لا يذكر
مجدها الا مقروناً بذكرهم كالعلامة السمعاني الطائر الصيت والمطران جرمانوس
فرحات والبطريرك بولس مسعد المؤرخ الشرقي الشهير وفارس الشدياق الذي كان
اكتب اهل زمانه وقد نشأ ايضاً من هذه الفروع بعض البطاركة وعدد غير قليل من
المطارنة وعدد كبير من الادباء والكتاب مما يضيق المقام دون ذكرهم . ومن حكام
جبة بشري الشيخ ابو كرم الحدثي وهو اصل بيت كرم في اهدن ومنهم يوسف بك
كرم بطل لبنان الشهير . ومنهم مقدمو بيت الشاعر في البترون ومشايخ آل اده
من جبيل وقد كان لهم شأن في ايام آل معن وآل شهاب ومنهم آل ارسلان وآل
جنبلاط في الشوف ومنهم علي باشا جنبلاط الذي حارب عساكر الدولة في حلب
وقتل فيها وانزلت الدولة الويلات بآله وعشيرته (الفتكجية) وقتلت منها ٢٨ الف
نفس . ومنهم مشايخ بيت الخوري حكام رشميا وملحقاتها . وهناك عائلات أخرى
حكمت بعض الجهات من لبنان لا محل لذكرها هنا

(١) في سنة ١١٤٦ عندما ضعف الافرنج في بلاد الشام توالت عليهم النجدات
من اوربا وقدم الملك لويس ملك فرنسا بجيوشه ترافقه امراء المردة ومقدمو جبل
لبنان ومعهم خلق كثير من اتباعهم فسار بهم الى القسطنطينية ومعه جيوفروا ملك
النمسا وساروا منها الى قونيه فنيقيه فازمير فافسس واللاذقيه ولكنهم ضلوا الطريق

والرجال وساروا معهم حتى نهر الكلب (١) حيث كان اهل بيروت وصيدا

واهلكت جيوش المسلمين منهم خلقاً كثيراً

ويروى انه لما عصا يلبغا الناصري نائب حلب وخرج عن طاعة السلطان الظاهر برقوق (سنة ١٣٨٦) وجمع جيوشه لقتاله استنجد اهل طرابلس وأهل كسروان والجردين وانتصر بهم على جيوش السلطان وكان لاهل كسروان والتركمان شأن يذكر في هذه الحرب

(١) يوجد فوق نهر الكلب اثار برج قديم بناه الملك انطونيوس الحليم وهناك دير للرهبانية الانطونيانية يسمى مار يوسف البرج نسبة اليه . واول من بنى جسر نهر الكلب انما هو الملك انطونيوس المذكور الذي تملك على رومية سنة ١٤٠ للمسيح وهو الذي قطع الصخور و بنى البرج وسلك الطريق المؤدي الى بيروت على شاطيء البحر وقد كتب على الصخر تجاه الجسر القديم ما يلي قبليه عبارة هذه ترجمتها : «الامير ادوار قيصر مارقوس اوريوس انطونيوس الحليم السعيد اوغسطس كبير الجرمانيين الحبر الاعظم قطع الجبال المشتملة على نهر ليقا وسلك الطريق مسهلاً ولقبه بالطريق الانطونياني» ولقب النهر بنهر الكلب لانه بعد ان اصلح انطونيوس الطريق نصب عليه الكفرة قائمة من حجر كبير على شكل كلب وقيدوه بسلسلة حديد في الصخر وجعلوا امامه نقيراً • وكانوا يعتقدون ان قد دخله شيطان وصار رصداً حتى اذا غزا عدو تلك البلاد نبح الكلب وخرج السكان لقتال العدو • وما زال كذلك حتى قصده النوتيه ورموا بالقائمة في البحر ثم قطعوا رأس الكلب • وكان النهر معروفاً قبل ذلك بنهر ليقا

وهناك ايضاً كتابات اخرى قديمة العهد منقوشة في الصخور العالية المشرفة على النهر ومن هذه الكتابات ما نقش لعهد المصريين ومنها ما هو من آثار الاشوريين ومنها للرومان ولكنها كتابة غير بارزة • ومما يلفت النظر منها كتابة باسم رعمسيس الثاني من الدولة التاسعة عشر من دول الفراعنة التي تولت على مصر سنة ١٥٠٠ قبل

وصور يكمنون لهم فجرت هناك موقعة كبيرة انجلت عن انهزامهم . وكان لأمراء المردة في تلك الحرب اليد الطولى في استظهار بردويل ملك القدس على الاعداء . وقد ابلوا بلاءً حسناً في مواقع اخرى كان في كل منها يعقد النصر على الوية الافرنج . ثم دخل الصليبيون جبل لبنان لعهد بدوين الاول (١) احد ملوكهم فشاق كثير منهم الاقامة فيه فاستوطنوه وامتزجوا بأهله ولا سيما في الجهة الشمالية منه حيث لم تزل سيماء الشعوب الغربية على ملامح الاهلين (٢)

المسيح . واخرى باسم سلمانصر (سنة ٨٣٦ قبل المسيح) واخرى باسم سنحاريب (٧٠٧ — ٧١٢ قبل المسيح) وثالثة باسم مار اوريل امبراطور الرومانيين (سنة ١٧٥ بعد المسيح)

(١) في ربيع سنة ١١١٠ زحف بلدوين ملك القدس (وهو من الصليبيين) على بيروت وحاصرها مدة شهرين وكان صاحبها اذ ذاك الامير شجاع الدولة . ولما تعذر على بلدوين فتحها والاستظهار على صاحبها استنجد افرنج السواحل وامراء المردة حكام نصارى جبل لبنان فاجتمع الافرنج والمردة في جبيل وسار المردة من طريق الجرد والافرنج من طريق الساحل واطبقوا على المدينة فدخلوها عنوة واعملوا السيف في اهاليها وقتلوا صاحبها وامراءها ولم ينج منهم احد ثم ساروا الى صيدا وملكوها

وكان جبل لبنان وما يليه من بلاد جبيل وطرابلس منذ سنة ١١٠٨ داخل في منطقة حكم الامير برتران (وهو من امراء الصليبيين) الذي كان خاضعاً لبلدوين ملك القدس ولذلك لما زحف بلدوين على بيروت انجده امراء المردة والامير برتران وكان يسمى في ذلك الحين جبل الغرباء

(٢) وقد سكن الصليبيون جبل لبنان سنة ١١٨٠ ذلك ان الملك اندرونيكوس اتفق مع ملوك الروم عليهم فحاربوهم واعملوا بهم السيف وحرقوا كنائسهم واديرتهم واستباحوا اعراضهم واموالهم فهربوا من الديار السورية عن طريق سواحل الروم

غير انه لا يمكن الذهاب الى ان الشعب اللبناني عن بكرة ابيه من اولئك الافرنج لمجرد امتزاجهم به فان اللبنانيين امتزجوا بشعوب كثيرة وتناسل بعضهم من بعض بحيث بات من المستحيل ان يقال فيهم انهم سلالة شعب دون آخر

وعندي ان سكان الجهة الشمالية من لبنان انما هم المردة سكان البلاد الاصليين لجأ اليهم فريق من الصليبيين في ابان شدتهم وكان قد اعتصم بهم من قبل الكلدان والسريان الذين كانوا يسكنون منذ القدم في البلاد الواقعة ما بين الدجلة والفرات ومما يدل على ذلك رسوخ عادات اولئك الاقوام فيهم وشيوع لغتهم ولهجتهم فيما بينهم ولا سيما في جبة بشرّي وبقاء اثرها حتى ايامنا هذه . ويذكر المؤرخون ان سكان بلاد النهرين نقلوا عباداتهم وعاداتهم الى لبنان وشاعت هناك شيوعاً عظيماً حتى رسخت في تلك البلاد وظلت مستحكمة الحلقات فيها اجيالاً عديدة. ويروى ايضاً ان من اللبنانيين من هم من سلالة بني غسان الذين تركوا في سوريا آثاراً تذكر . واما اهل الجنوب ولاسيا سكان جبل الشوف فكان معظمهم من الدروز واصلهم من الفاطميين رحلوا من مصر الى سوريا ونزلوا في وادي التيم على طريق دمشق ثم اخذوا يتوددون الى امراء جبل لبنان ويتقربون منهم الى ان اتوا بهم الى الشوف واسكنوهم فيه

واخلوا بلاد فينيقية والرها وانطاكية وتخلف منهم قوم فرحلوا بعائلاتهم الى جبل لبنان واستوطنوه • ثم طردوا من القسطنطينية بعد ان كانوا تزوجوا ببنات ملوك الروم وامراء العائلة المالكة وامتزجوا بالسكان امتزاجاً تاماً

فقاموا هناك وكان يحكمهم امراء آل معن ثم آل شهاب الذين جاءوا من جوار الشام الى وادي التيم وكانوا اول من سكنها وشيد فيها الدور والمنازل واما جبل الشوف فأول من سكنه آل معن وهناك طائفة اخرى جاءت من بلاد بعلبك الى كسروان والمتن هرباً من ظلم الحكام واقامت في بعض قرى منهما واستعمرتها وهي طائفة المتاولة (الشيعيين) وكان ذلك في ايام آل سيفا وآل عساف حكام غزير (١)

وصفوة ما يقال في اللبنانيين انهم من بقايا الشعوب الفاتحة التي دخلت سوريا من جهة الشمال فمنهم من اقاموا في السواحل البحرية ومنهم من ابت نفوسهم الاقامة على الضيم وعبث الحكام واعتسافهم فآثروا الاقامة في جبل لبنان واعتصموا به مع بقية سكانه الاصليين الذين كانوا ينزلونهم فيما بينهم على الرحب والسعة وامتزجوا بهم بحيث اصبحوا واياهم شعباً واحداً وخرجوا عن طاعة الملوك الذين تولوا سوريا واستقلوا في شؤونهم الداخلية استقلالاً تاماً كاملاً . وكان لبنان يسمى في القديم جبل الغرباء نسبة الى الاجانب الذين كانوا يلجأون اليه هرباً من ظلم الفاتحين الذين دخلوا سوريا

(١) كان التتر في ذلك الحين يغزون البلاد وكانت سطوتهم قد قطعت قلوب السكان وكان ملوك مصر وملوك الشام في نزاع دائم وحروب مستمرة ولم ينتظم لهم حال يقتتلون ويخلعون بعضهم بعضاً والافرنج من جهة اخرى واقفون لملوك البلاد وامرائها بالمرصاد حتى اذا آنسوا غفلة منهم اغاروا عليهم ولذلك كان الناس يؤثرون السكنى في الجبال العالية الوعرة المسالك ولما كان لبنان متوسطاً في تلك البلاد قدم اليه خلق كثير من وادي التيم وغيرها واستوطنوه

ويذكر المؤرخون ان طبيعة الديار السورية ذاتها كانت تقضي باستقلالها من اوجه عديدة اخصها وعورة مسالكها ومنعة جبالها فلم تكن تدخلها دولة وتخضعها لسلطانها ويكاد يستقر لها الحكم فيها حتى تعود فتنتقض عليها وتخلع نير سلطتها عن عنقها وتستقل بامورها واحكامها ولا سيما جبل لبنان فليس في تاريخ سوريا ما يشير ولو من طرف خفي الى انه خضع خضوعاً تاماً لدولة من الدول لا في العهد القديم ولا في الجديد. ولذلك كانت الدول الفاتحة تكتفي من فتوحاتها بسلطة اسمية تحتفظ بها في تلك البلاد وهذه السلطة الاسمية التي يعبر عنها بالسلطة العليا كانت في كل عصر من اعصر التاريخ موضوع تنازع دائم وتجاذب مستمر ما بين تلك الدول وكانت تزيد او تضعف بحسب بعد مقرها اوقربه من سوريا . وكما ان التاريخ لم يرو لنا حادثة واحدة يستدل منها ان لبنان خضع خضوعاً مطلقاً للسلطة العليا هكذا لم يرد فيه ما يدل على ان سوريا كانت في وقت من الاوقات خاضعة خضوعاً تاماً لهذه السلطة الى عهد بعيد الا من الجيل الثالث عشر فما بعد اي بعد استيلاء السلطان سليم الاول عليها سنة ١٣٠٠ (١)

---

(١) عندما استولى السلطان سليم الاول على الديار الشامية وسمع اهالي البلاد بحلمه وعدله وجبروته جاءوا اليه من كل جهة يقدمون الخضوع له • وعلى اثر ذلك رحل بعض المتاولة من بلاد بعلبك واستوطنوا بعض قرى كسروان كفاريا وحراجل وبقعاته ورحل اهل قرية السني من البقاع واستوطنوا في فتقه وساحل علما وفيطرون (ويوجد للآن اربعة بيوت من المسلمين في هذه القرية اصلهم من البقاع) وعرامون كسروان وغزير ثم رحل فريق منهم الى المتن والجرد فنهم من اقام في برمانا ومنهم في مزارع كسروان الجردية • وجاء النصارى النازحون من طرابلس والجدل فنزلوا في

ا. ابنان فبقي بعد ذلك مستقلاً [١] وكان يحكمه الامير فخر الدين المعني بدليل ان السلطان سليم نفسه لما دخل عليه فخر الدين مسلماً ومقدماً طاعته له لقبه بسلطان البر وظل خلفاؤه يلقبون خلفاء الامير بهذا الاسم الى ان انقرض آل معن [٢]

عرمون ورحل فريق من اهالي يتوح فسكنوا الفتوح ومنهم الشيخ حبيش بن موسى ابن عبد الله الذي سكن في غزير . اما الامراء آل عساف فكانوا يقيمون في وطاء عين شقيق من بلاد كسروان وكانوا يصرفون الشتاء في عين طوره والازواق ولما عفى عنهم السلطان سليم جاءوا غزير واستعمروها . وهم ثلاث اخوة حسن وحسين وقايد بيه . اما حسين فكان حاكما على كسروان وجبيل ولما مات خلفه في الولاية اخوه الامير حسن بامر وزير الشام وهو الذي بني سراي غزيز سنة ١٥١٨ ثم اختلف مع اخيه قايد بيه فرحل هذا الى الشويفات حيث نزل على الامير جمال الدين التنوخي ثم انتقم من اخيه حسن وقتله غدراً في بيروت سنة ١٥٢١ واستأثر بالحكم على كسروان وسجن الشيخ يوسف بن حبيش واخاه سليمان في بيروت

(١) ولما تغلب الملك المظفر على التتر قسم سوريا الى مقاطعات جديدة واقام عليها الولاة والنواب . وبقي لبنان مستقلاً

(٢) وفي سنة ١٤٤٢ كانت دولة الشراكسة آخذة بالاضمحلال ودولة الاتراك العثمانيين آخذة بالنمو والانتشار . وقد ظهرت الدولة العثمانية في سنة ١٣٠٠ وقد اسسها السلطان عثمان الاول الملقب بالغازي وهو ابن ارطغرل بن سليمان شاه من التركمان الرحّل الذين جاءوا سنة ١٢٣١ من جهات بحر قزبين الى جبال طوروس في بر الاناضول وكان يتولى الاناضول اذ ذاك السلطان علاء الدين السلجوقي فاكرم السلطان وفادة سليمان شاه اليه وقربه اليه ليستميل بواسطته قبائل التركمان التي كانت تأتمر بأمره وتخضع لسلطان قونيه . ولما مات سليمان خلفه ابنه ارطغرل وانتقل الى مدينة سرغونه ثم مات وخلفه ابنه عثمان سنة ١٢٩٦ وفي ذلك الحين توفى سلطان

روي ان سوريا لعهد الدولة الثامنة عشرة من الفراعنة كانت مقسومة الى امارات صغيرة مستقلة الواحدة عن الاخرى ولكنها كانت

قونيه السلجوقي فثار الامير عثمان وفاز على اعوانه وقبض على عنان السلطنة السلجوقية سنة ١٣٠٠ واستولى على قسم من مملكة بورصه وحارب حروباً كثيرة وفتح بلاداً واسعة ولذلك لقب بالغازي . و به ابتدأت الدولة العثمانية . ثم جاء خلفاؤه واخضعوا بلاد الاناضول والبلاد المجاورة لها و بلاد اليونان بحيث لم تأت سنة ١٤٠٠ حتى كانوا افتتحوا القسم الاكبر من مملكة الروم . وجاء السلطان سليم ففتح بر الشام والعراق ووالاه امراء لبنان كما كانوا يوالون الملوك الذين افتتحوا سوريا من قبله اي انهم كانوا دائماً يحتفظون باستقلالهم الداخلي وتبقى السلطة العليا محفوظة لاولئك الفاتحين

وفي سنة ١٥١٣ قتل السلطان سليم اولاد اخيه وكل من كان من سلالة بني عثمان ليستقل بالحكم ويستتب له الامر وفي سنة ١٥١٦ كانت الديار الشامية لم تزل داخلة في حكم ملوك مصر الشراكسه وكان حاكم دمشق اذ ذاك رجل يدعى الغزالي وحاكم حلب خير بك الشركسي فاغراهما السلطان سليم بالولاية على الديار المصرية والشامية ان هما انجداه على الشراكسة فانجداه وسارا بعساكرهما اليه وكان الامير فخر الدين المعني وامراء جبل الشوف في مقدمة جيوش الغزالي وخير بك فقال فخر الدين لمن معه من رجاله وقومه دعونا ننفرد لننظر لمن تكون الغلبة فنقاتل معه . ولما دارت رحى الحرب انضم الغزالي وخير بك الى جيش السلطان وبقي الغوري منفرداً برجاله المصريين في قتاله فاستظهر السلطان على عساكر المصريين ثم سار الى حلب وملكها ومشى الى حمص وحماة فافتتحهما ثم انتقل الى دمشق ثم الى مصر فامتلكها بعد مواقع عظيمة واباد اسم الشراكسة الاتراك من الديار المصرية بعد ان ملك منهم على القطرين المصري والسوري ٤٩ سلطاناً . ويعد المؤرخون السلطان سليم اعظم سلاطين آل عثمان وهو الذي اباد ممالك

في نزاع دائم تتجاذب كل منها السلطة العليا وقد جرت بينها حروب كثيرة من اجل هذه السلطة وكان الفراعنة يطمعون بتملك تلك البلاد الخصبة ويرقبون الفرص لاجتياحها والاستيلاء عليها وكان امراؤها يأنسون في منازعاتهم بعضهم مع بعض من اولئك الفراعنة ميلاً الى نجدتهم فيستنجدونهم بعضهم على بعض ويلجأون اليهم فيدخلون البلاد للتوفيق لبين اولئك الامراء او انتصاراً لامير على آخر ويتخذون من ذلك حجة لافتتاح البلاد واخضاعها لسلطتهم وبسط حمايتهم عليها . ومن اولئك الملوك طوطمز الاول وهو من الدولة الثامنة عشر على ما مر فدخل سوريا واستولى عليها واتصل ملكه

الشراكسة والاتراك ودخلت جميع الممالك الاسلامية في حوزته

وبعد ان احرز السلطان هذا النصر المبين جاءه الامير فخر الدين المعني والامير جمال الدين اليمني من امراء العرب والامير عساف التركماني حاكم غزير وغيرهم من امراء جبل لبنان الذين كانوا يلقبون بامراء البر ولم يتخلف منهم عن المثول بين يدي السلطان سوى امراء التنوخيين لانهم كانوا من حلفاء الشراكسة وقد قاتلوا بين صفوف عساكرهم في تلك الحرب . فدخل الامير فخر الدين على السلطان وخضع ودعا له دعاء طويلاً ثم قبّل كمّ قفطانه . فسأل السلطان خير بك عنه فقال له انه امير من امراء البر يحكم في جبال ضيقة من اقطاع الشام (ويريد بها جبال لبنان) فاحبه السلطان لفصاحته وشجاعته وقال : ان هذا الرجل بالحقيقة يجب ان يدعى سلطان البر . ومن ذلك الوقت لقب ابن معن بهذا الاسم ولقب خلفاؤه كذلك حتى ان السلاطين انفسهم كانوا يذكرون هذا اللقب في الفرامانات التي كانوا يصدرونها بتجديد ولاية آل معن على جبل لبنان . ثم عين السلطان مناطق حكم كل امير من اولئك الامراء ورتب عليهم مالاً قليلاً . ويذكر المؤرخ ان مقدار ما اصاب كسروان من هذا المال سبعمائة سلطاني (السلطاني يساوي ٣٠ قرشاً)

بالبلاد الواقعة ما بين النهرين وجعل حدود مملكته على نهر الفرات ثم عقبه طوطهز الثاني وحارب سوريا مرات متوالية واستتب له الحكم فيها زمناً طويلاً ثم جاء آمينوتاس الثالث فالرابع وكلاهما بسط حمايته على سوريا وخضع له امراؤها بعد ان كانوا قد خلعوا عنهم سلطة اسلافه

وعلى هذا النحو ظلت سوريا في منازعات وحروب مستمرة ردحاً طويلاً من الدهر مع ملوك المصريين تارة تخضع لهم واخرى تخلع نير سلطتهم عنها الى عهد رعمسيس الثاني من الدولة التاسعة عشر التي تولت على مصر سنة ١٥٠٠ قبل المسيح. وفي ذلك الوقت كان لملوك الحثيين الشأن العظيم في مصير تلك البلاد وجرت لهم مع رعمسيس مواقع كبيرة انتهت بعقد هدنة بين الفريقين وجلاء رعمسيس عن الديار السورية. وبعد ان انقرضت الدولة الحثية تولاها الاشوريون لعهد الملك تكلافابلصّر الاول فاخضعها لسلطانه وقسمها الى امارات صغيرة شبيهة بالامارات الالمانية وكان ذلك في النصف الثاني من الجيل التاسع على ما مر بنا الكلام

واما لبنان فكان في خلال ذلك امارة مستقلة من طبيعتها غير انه لما كانت الطبيعة حشرته بين تلك الممالك الصغيرة فلم يكن له غنى عن التماس مساعدة احداها فكان تارة يميل الى حاكم دمشق واخرى الى حاكم طرابلس. واما بيروت فكانت سحابة اجيال عديدة تابعة له داخلة في ولاية امرائه ولذلك لم يذكر المؤرخون انه استنجد مرة حاكمها . وهكذا ظل مدة قرون عديدة يتمايل بين هذه الممالك تتجاذب مساعدته من كل جهة وهو في هذا المعترك الهائل محافظ على استقلاله محافظة الاسد على عرينه

لبنان في الجيل التاسع عشر

كيف كان قبل فتنة سنة ١٨٦٠

لما تولى الامير بشير الشهابي الشهير الملقب بالمالطي (نسبة الى جزيرة مالطة التي صرف فيها آخر سنيّ حياته) الحكم على جبل لبنان [١] واستقل بالولاية كان الجبل لم يزل منقسما على ذاته تتنازعه الاحزاب وتتجاذب السلطة المحلية في جهاته الاربع العشائر اللبنانية التي الفت التحكم في سكانه من قديم الزمن . وكان حكام الولايات المجاورة للبنان من البلاد الخاضعة للدولة يتجاذبون الامير من كل جهة وكل منهم يعمل على استمالته اليه استدراراً لتقادمه واستنداء لكفه ولكنه لم يكن يكترث كثيراً لوعودهم ووعيد الناقمين عليه منهم فاستقل بالولاية وواقعهم في جهات متفرقة واستظهر عليهم في كثير من المواقع التي جرت له معهم فظفر بيوسف باشا الكردي والي دمشق في قرية عرطوز ودرويش باشا في راشيا وكسر عساكر الشام ومن انضم اليهم من اهالي الشوف وغيرهم في واقعتي المزة والمختارة وافتتح قلعة نابلس بعد ان حاصرها مدة ثلاثة اشهر واحرز انتصارات اخرى كثيرة يضيق المقام دون حصرها هنا . فكبر الامر على الدولة واوعزت الى الجزار حاكم عكا بعزله من ولاية جبل لبنان وكان الامير عباس شهاب ينازعه الحكم فعزل الجزار الامير بشير وولى الامير عباس مكانه على لبنان وكان ذلك سنة ١٨٠١ ثم عاد الامير بشير واسترضى الجزار بعد ان دحر عساكره ورجال

---

(١) تولى الامير بشير على جبل لبنان سنة ١٧٩٥

الامير عباس واعمل فيهم السيف فصفح هذا عنه واعاده الى ولايته مشترطاً
عليه ان يهدم جونيه من اساسها . ولما مات الجزار خلفه الامير على صيدا
وطرابلس وملحقاتهما والحقت هذه الايالات بولاية جبل لبنان . وفي
سنة ١٨٢٢ عزل الامير من ولاية جبل لبنان على أثر ما دس له اعداؤه في
بلاد الشوف والشام وما يتبعها من الاقاليم من الدسائس التي هاجت
خواطر رجال الدولة عليه فسار الى مصر ونزل على اميرها محمد علي باشا
فاكرمه واحله محلاً رفيعاً وأعجب بشجاعته وشهامته وامانته وأسر اليه بما
كان ينويه من الانتقاض على الدولة والاستيلاء على سوريا واستنجده
على ذلك واوفد محمد علي رسولاً الى الاستانة لالتماس العفو عن الامير
واعادته الى ولايته ولم يلبث ان صدرت الارادة السنية بالعفو عنه وأعيد
الى لبنان . وعلى اثر رجوعه الى الحكم سار ابراهيم باشا احد ابناء محمد علي
بعساكره الى عكا ووافاه الامير اليها ببضعة مئات من رجال اللبنانيين
فحاصرها بهم مدة وافتتحها ودخل اليها ظافراً منصوراً (وكان عبدالله باشا
حاكماً عليها) فسر ابراهيم باشا بفوز الامير وبعث يبشر اباه في مصر
فأوعز محمد علي الى ابنه بتولية الامير على صيدا جزاء شجاعته وان يعهد
اليه بتعيين الحكام على جميع اقطاعات سوريا . ومن ثم استحكمت حلقات
المودة بين ابرهيم باشا والامير وانجده هذا في مواقع كثيرة . ومما يجدر بالذكر
من هذا القبيل انه ارسل ابنه الامير خليل الى طرابلس فافتتحها واحرز
الفوز على عساكر الدولة ثم زحف هو بنفسه الى المدينة فهرب عثمان باشا
من امامه وتقهقر بعساكره حتى حلب فارسل محمد باشا سر عسكر حلب

يحذر الامير من عاقبة خروجه عن طاعة الدولة فلم يعبأ بوعيده وظل موالياً لابراهيم باشا ثم بعث والي حلب (محمد باشا) الى اللبنانيين يشير عليهم باختيار والٍ لهم غير الامير بشير فانقسم اللبنانيون احزاباً فمنهم من والوا الامير ومن هؤلاء النصارى والنزر اليسير من الدروز واخصهم امراء آل ارسلان ومنهم من والوا الدولة وهم معظم الدروز وفئة من النصارى وبينهم بعض الامراء الشهابيين الذين ظلوا مقيمين على طاعة الدولة سراً ثم عاد الدروز فخافوا بطش الامير وو الوه ظاهراً ولكنهم كانوا يعملون سراً على خلعه من الولاية فانتقم الامير منهم وحرق بيوتهم واملاكهم فهربوا وتشتتوا في كل صقع واستظل بعض مشايخهم بحماية حاكم دمشق. والى تلك الحوادث يرجع منشأ الخلاف الذي حصل بين النصارى والدروز وكان مقدمة للفتن التي اشتعلت نارها في جبل لبنان سنة ١٨٤٠ وما يليها وانتهت بحركة ١٨٦٠ المشهورة التي جاءت نتيجة طبيعية لما كان في البلاد وقتئذٍ من تباين الاغراض واختلاف المشارب السياسية التي تولد عادة مثل هذه الفتنة وتكون نتيجتها انقسام الامة الواحدة بل الطائفة الواحدة على بعضها وقيام اجزائها بعضها على بعض وهذا ما حدا بالعلامة البستاني الشهير الى القول في معرض كلامه عن لبنان في كتابه « الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده » ما نصهُ :

« كان لبنان قبل سنة ١٨٤٠ احزابا سياسية غير دينية تتضاغن وتتصافى تتحارب وتتسالم فتفني الفتن منهم من تفني ويعيش من يعيش وهم جميعاً مشتغلون بزراعتهم قانعون بما قسم لهم من الرزق الضيق والقناعة رفيق

الجهال . ثم تحولت تلك الاحزاب السياسية الى احزاب دينية وبقيت الحال على ما هي عليه الى سنة ١٨٦٠»

ولم تكن الفتن الداخلية لترجع الامير بشير عن غيّه على حرج موقفه ازاء الدولة العثمانية فسار الى حلب مقتفياً اثر العساكر العثمانية وظفر بها هناك في مواقع عديدة ثم عاد الى البلاد يجر اذيال النصر . ومما يؤثر عنه انه لما قدم شريف باشا الى عكا سأل الامير من اين امارتك فاجابه : « امارتي من سيفي » فتميز الباشا غيظاً وتمتم بين شفتيه كلاماً غير مفهوم

وفي سنة ١٨٢٥ خرج الشيخ بشير جنبلاط عن طاعة الامير بشير واجتمع اليه بعض اعيان الدروز في قرية المختارة وعدد من الامراء الشهابيين واللمعيين ونفر قليل من مشايخ بيت الخازن فتآمروا على خلعه وتولية الامير عباس شهاب مكانه على جبل لبنان وساروا لقتاله بمن انضمّ اليهم من اللبنانيين اماهو فاستنجد عبد الله باشا والي صيدا ومصطفى باشا والي دمشق والامير حيدر ابي اللمع زعيم الاسرة اللمعية فانجدوه بالذخيرة والرجال وكتب اليه عزيز مصر بانه مستعد لنجدته عند مسيس الحاجة وسار لقتال العصاة وكبح جماحهم فقاتلهم واستظهر عليهم فتمزقوا حذائق وتشتتوا طرائق في البلاد يجرّون اذيال الفشل وفرّ الشيخ بشير جنبلاط الى دمشق فقبض عليه مصطفى باشا واعدمه شنقاً

وقد جرى لعهد الامير بشير كثير من الحوادث الاخرى التي يضيق المقام دون سرد وقائعها وجلّ ما يؤخذ منها ان موالاة الامير بشير لمحمد علي باشا كانت مدة اعوام طوال موضع النزاع الدائم بين الدولة وعزيز مصر

فكانا يتنازعان ولائه ويتجاذبان مساعدته منذ اجتاح ابرهيم باشا البلاد العثمانية حتى خروجه منها . اما هو فجاهر بالولاء للفاتح المصري في بادئ امره ثم تظاهر حيناً بالنزوع والاخلاص الى الدولة اشفاقاً منه على ولايته ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها انه ثبت على الولاء لامير مصر حتى المنتهى وكانت موالاته له مدعاة لحذر رجال الدولة منه واضطهادهم اياه وسبباً من اكبر الاسباب التي جرّت على البلاد البلاء والويلات وادّت الى تلك الفتن الشديدة التي استمرت فيها سحابة السنين الطوال وكان من امرها ما كان من استحكام حلقات الخلاف بين الدروز والنصارى وتمكن الضغائن من القلوب وعزل الامير وتولية الامير بشير قاسم شهاب الملقب بالصغير مكانه الى غير ذلك من الحوادث التي لا محلّ لذكرها هنا

***

بعد ان استولى ابرهيم باشا على سوريا وبرّ الاناضول اعربت بريطانيا العظمى عن رغبتها في شد ازر الدولة العثمانية عملاً بتقاليدها والزام محمد علي بالجلاء عنهما (سنة ١٨٣٩) بشرط ان يصرّح لها بادخال سفنها الحربية في البوسفور وحذت حذوها روسياً وتبعتها بروسيا . فعرضتا مساعدتهما على الباب العالي . اما النمسا فلم تشترك اولاً بهذا الاقتراح ثم استمالتها بروسيا الى تأييدها فيه وكانت فرنسا راغبة في تأييد محمد علي وتثبيت ولايته على مصر وبرّ الاناضول لما كان بينها وبينه من المصالح المشتركة في مصر وسوريا فعارضتها انكلترا اشدّ معارضة ثم اقترحت ان يترك له نصف سوريا الجنوبي فلم توافقها فرنسا على ذلك رغماً عن موافقة

النمسا وبروسيا عليه . ثم انفردت روسيا باقتراح مؤداه ان يسمح لها باقامة جيشها بالقرب من الاستانة فهاج اقتراحها هذا الرأي العام الاوربي وتأجلت المخابرات في المسألة المصرية الى حين . ثم استؤنفت لعهد تيارس الوزير الفرنساوي الشهير الذي كان شديد الرغبة في تأييد محمد علي وانجلت عن عزل فرنسا وعقد معاهدة بين انكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا من مقتضاها ان تنجلي العساكر المصرية عما افتتحته من بلاد الدولة ويبقى محمد علي لنفسه القسم الجنوبي من سوريا وان يكون لانكلترا والنمسا الحق بفتح مواني سوريا بمساعدة من اراد من السوريين خلع طاعة محمد علي والرجوع الى طاعة الدولة العثمانية وان لا يكون لاي دولة من الدول الحق بادخال سفنها الحربية الى البوسفور ما دامت الاستانة غير مهددة . وقد وُقّع على هذه المعاهدة سنة ١٨٤٠

ومن ذلك الوقت اخذ العمال الانكليز في سوريا يهيجون اللبنانيين ويحثونهم على خلع طاعة محمد علي ووزعوا عليهم بعض الاسلحة فتنبه ابرهيم باشا للمكيدة التي نصبتها له الدول الاوربيه وشرع بجمع الاسلحة من اهالي البلاد بمساعدة الامير بشير (وكان ابرهيم باشا وزع عليهم شيئاً كثيراً من الاسلحة لينجدوه على عساكر الدولة) فجمعت بجهد عظيم بعد ان قاتل اللبنانيون رجال ابرهيم باشا وجرت لهم مع عساكره مواقع كبيرة في جهات عديدة من لبنان

وفي أثناء ذلك وصل الاسطول الانكليزي الى بيروت للاستيلاء على المراكب المصرية وطرد ابرهيم باشا من البلاد . ونصح قناصل الدول في مصر

لمحمد علي ان يسترجع عساكره من سوريا لان دولهم لا تسمح له والذريته الا بولاية مصر . فطردهم محمد علي واخذ الاهبة للقتال واستمدت فرنسا لانجاده. وفي ذلك الحين وصلت المراكب النمساوية والانكليزية الى بيروت تحمل عشرة آلاف مقاتل من الجنود العثمانية والانكليزية فاطلقت المدافع على المدينة وفرّ سليمان باشا الفرنساوي (قائد العساكر المصرية) بعساكره ثم دخلت الجنود الاوربية الى البلاد وتوغلت فيها ونال سائر ثغور سوريا من مدافع مراكبها ما نال ثغر بيروت . فتحصن سليمان باشا في الجبال ومرّ على جهات كثيرة فانطلقت ايدي عساكره الى النهب وحرقت البيوت والكنائس وانزلت الويلات بالسكان ولا سيما في كسروان حيث لم تزل آثار الخراب التي تركها ابرهيم باشا هناك باقية حتى الآن وقد جرى له مع اولئك القوم مواقع كثيرة كان يقتل فيها من الجانبين خلق كثير وكان سكان البلاد يعتصمون بالجبال العالية ويناوشون عساكر ابرهيم باشا وكان لهم من الصخور التي كانوا يتخذونها معاقل لهم اكبر عضد على مضايقته وسد ابواب النصر في وجهه . وجاء القائد العثماني الى جونيه ووزع الاسلحة على الاهلين وشجعهم على مطاردة العساكر المصرية ومناوشتهم فاجتمع بضعة آلاف منهم بقيادة الشيخ افرنسيس ابي نادر الخازن واقتفوا آثار العساكر المصرية وما زالوا يطاردونها حتى انجلت عن الجبال وحلت في سهل البقاع . ومن ثم بعث السر عسكر العثماني الى الامير بشير يدعوه الى طاعة الدولة وانه يؤمنه ويبقيه على ولاية الجبل ان هو سلم له وامهله عشرة ايام فاعتذر الامير عن التسليم بحجة ان اولاده

واقاربه وانسبائه بين العساكر المصرية فلايسمه تركهم عرضة لانتقام ابرهيم باشا فاعان اذ ذاك السر عسكر اقالة الامير ونصب مكانه على ولاية الجبل الامير بشير قاسم وكان ذلك بايعاز من الاميرال الانكليزي . ومن ثم انجلت العساكر المصرية عن البلاد بعد ان هدمت جميع القلاع والحصون القائمة فيها (سنة ١٨٤٠)

***

وبعد ان تولى الامير بشير قاسم على لبنان وقعت نفرة بينه وبين بعض اعيان الدروز افضت الى احتشاد الدروز ومحاصرتهم له في دير القمر وادى ذلك الى اضطرام نار الفتنة بين الدروز والنصارى وتعرف تلك الفتنة بالحركة الاولى (سنة ١٨٤١)

وعلى اثر ذلك جاء من الاستانة مصطفى نوري لتدبير شؤون لبنان فاسر الامير بشير الكبير وارسله الى الاستانة . وجمع اعيان البلاد وكاشفهم باقامة والٍ من رجال الدولة فأبى النصارى ان يولى عليهم احد من غير الاسرة الشهابية اما الدروز فاذعنوا لاشارته وألقوا مقاليد الامر بين يديه وكانت نتيجة ذلك ان جعل عمر باشا النمساوي العثماني حاكماً على لبنان (سنة ١٨٤٢) فبالغ في اكرام النصارى وعين كثيرين منهم في خدمة حكومته فساء تصرفه هذا معشر الدروز واستمالوا بعض اعيان النصارى اليهم ثم عقد اتفاق ما بين الفريقين مؤداه ان يكون الحاكم من الامراء الشهابيين وشرط ان يكون احد الامراء اللمعيين معاوناً له وان يعين اربعة مدبرين لولاية الجبل اثنان درزيان واثنان مسيحيان . ثم ساروا لمحاربة عسكر

عمر باشا وطرده من لبنان فناوشوه قليلاً ثم تشتت شملهم من دون ان يظفروا منه بطائل

ثم جاء اسعد باشا والياً على صيدا وقسم لبنان الى قائمقاميتين بناء على قرار دولي ضمنه الباب العالي في مذكرة ارسلها الى سفارة انكلترا في ٧ دسمبر سنة ١٨٤٢ واقام الامير حيدر ابي اللمع قائمقاماً على النصارى والامير احمد عباس الارسلاني قائمقاماً على الدروز وجعل حدود قائمقامية النصارى من نهر ابرهيم الى آخر الاقطاعات الجنوبية منه وولى على جبيل وتوابعها حاكماً مسلماً ثم عاد فجعل طريق الشام فاصلاً بين القائمقاميتين وذلك على اثر ما وقع من الاختلاف بين القائمقامين على بعض الجهات فاعطى قائمقام الدروز الجهة الجنوبية من هذا الطريق وقائمقام النصارى الجهة الشمالية ثم ألحق جبيل بقائمقامية كسروان

وفي سنة ١٨٥٥ كانت الحرب الاهلية بين النصارى والدروز وتعرف عند العامة بالحركة الثانية . ولما خلف وجيهي باشا اسعد باشا على ايالة صيدا جمع اعيان الدروز والنصارى في بيروت ووفق بينهم . ثم جاء بيروت شكيب افندي موفداً من قبل الباب العالي لتدبير شؤون لبنان وامر بجمع الاسلحة من اهالي الجبل فجمعت بعد عناء كبير ومواقع عديده جرت بين اللبنانيين وعساكر الدولة ولا سيما في كسروان حيث امتنع الاهالي عن تسليم سلاحهم الى ان تم ذلك على يد البطريرك يوسف حبيش الذي توسط في الامر وتعهد بجمع الاسلحة بشرط ان تنجلي العساكر عن البلاد . ثم خلف الامير حيدر على قائمقامية النصارى الامير بشير عساف ابي اللمع

وفي سنة ١٨٥٩ ثار الكسروانيون على مشايخ بيت الخازن وعقب ذلك بعض فتن في بلاد الشوف افضت الى فتنة عظيمة بين النصارى والدروز وتعرف عند العامة بالحركة الثالثة او حركة الستين لحدوثها سنة ١٨٦٠

وعلى اثر ذلك ارسل السلطان عبد المجيد فؤاد باشا الى سوريا وعهد اليه بالاقتصاص من الذين اضرموا نار تلك الفتنة الهائلة وارسلت دولة فرنسا ستة آلاف جندي باسم دول اوربا بقيادة الجنرال بوفور والجنرال ديكور وارسلت دول فرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا مفوضين الى بيروت للمداولة والبحث فيما يجب اجراؤه منعاً لتجديد الفتن في لبنان . فاتفقوا بعد مداولات ومناقشات طويلة لا محل لذكرها هنا على سن النظام اللبناني المثبت في صدر هذا الكتاب الذي على ما فيه من المواد التي لم تعد تنطبق على مصلحة البلاد في الوقت الحاضر تمتع اللبنانيون بفضله بالراحة والهناء مدة نصف جيل

بولس مسعد

انتهى

« في ٢ ك٢ يناير سنة ١٩٠٩ »

اصلاح خطأ

خطأ	صواب	صفحة	سطر
القديم	القويم	٦	١٦
انها	انه	١٧	١٦
تحرص	نحرص	٢١	٧
في	من	٢١	٨
من	عن	٢٧	١٥
كان	كان	٣٩	١٢
السعطنة	السلطنة	٥٢	٤
تقدتم	نقدّم	٥٨	٢
فالعباسبين	فالعباسيين	٦١	١٥
المفدم	المقدم	٦٤	٣
لبـ ن	لبنان	٦٦	١٣
وتكاثر	وتكاثر	٦٦	١٧
صيداً	صيدا	٦٧	١٧
من	عن	٧٠	١٢
عكا	عكار	٧١	٢٠
اوريوس	اوريليوس	٧٤	١٢
رجي	رحى	٨٠	١٨
وقب	ولقب	٨١	١٨